International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

The Financial Dimensions of the Entrepreneurship Environment Supporting Small Enterprises: An Applied Study

https://www.doi.org/10.56830/IJAMS01202411

Azza Abdel-Moneim Hassan
PhD Candidate, Faculty of Graduate Studies in Administration, Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport, Egypt
azza_hassan@live.com https://orcid.org/0009-0005-9422-9598
Farid Moharram Algarhy
Professor of Financial Accounting, Faculty of Commerce - Ain Shams University, Egypt

Abstract:

Small and micro enterprises play a very important role in supporting the Egyptian economy, as they contribute to achieving sustainable development in its economic, social and political dimensions, especially when the state suffers from scarcity of natural resources and the main investment available to it is in the human element, and this is evidenced by the fact that the Social Fund for Development pumped Financing loans for small and micro projects, where the total actual disbursement to the final beneficiary amounted to about 2.4 billion pounds, which financed about 113.7 thousand small and micro projects that provided about 162.5 thousand job opportunities, and the total grants spent on infrastructure, community development and training amounted to (376.2) million pounds It provided 6.1 million work days, in addition to 4,753 job opportunities during the training. With the belief of the political leaders in Egypt in the importance of small and medium enterprises in supporting the national economy and providing job opportunities for young people, President Abdel Fattah El-Sisi launched an initiative in early 2016, instructing the Central Bank of Egypt to provide 200 billion pounds to support small and medium enterprises with an interest rate not exceeding 5%. The CBE increased loans to small and medium enterprises, calling for 20% of credit portfolios within 4 years, with a total of 200 billion pounds. It also asked banks to present their strategies to achieve this goal within 4 years, The study concluded with several findings, the most important of which is the key role of national initiatives in supporting small businesses in the Egyptian environment. And the role of entrepreneurship in developing the national economy.

Keywords: Entrepreneurship - Small enterprises - Egyptian environment

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

الأبعاد المالية لبيئة ريادة الأعمال الداعمة للمشروعات الصغيرة: دراسة تطبيقية

عزه عبد المنعم حسن
باحث دكتوراه، كلية الدراسات العليا في الادارة، الاكاديمية العربية للتكنولوجيا والنقل البحري، مصر
ا.د/فريد محرم الجارحي
استاذ المحاسبة المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر

الملخص:
تلعب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر دور بالغ الأهمية في دعم الاقتصاد المصري، حيث تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة عندنا تعانى الدولة من شح الموارد الطبيعية ويكون الاستثمار الأساسي المتاح لديها في العنصر البشرى، وما يدل على ذلك قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بضخ قروض التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث بلغ إجمالي المنصرف الفعلي للمستفيد النهائي بها حوالى ٢.٤ مليار جنية مولت حوالى ١١٣.٧ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر وفرت حوالى ١٦٢.٥ ألف فرصة عمل، كما بلغ إجمالي المنح المنصرفة على البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب (٣٧٦.٢) مليون جنية وفرت ٦.١ مليون يومية عمل بالإضافة إلى ٤٧٥٣ فرصة عمل خلال التدريب.
وايماناً من القيادات السياسية في مصر بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل للشباب، تم إطلاق مبادرة في مطلع ٢٠١٦ كلف بها البنك المركزي المصري بتوفير ٢٠٠ مليار جنية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة لا تتعدى ٥% وتفعيلاً للمبادرة كلف البنك المركزي بزيادة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة اتصل إلى ٢٠% من المحافظ الائتمانية خلال ٤ سنوات بأجمالي ٢٠٠ مليار جنية كما طلب البنوك بتقديم استراتيجيتها لتحقيق هذا الهدف خلال ٤ سنوات، وانتهت الدراسة الي عدة نتائج أهمها الدور الرئيسي للمبادرات الوطنية في دعم المشروعات الصغيرة في البيئة المصرية، ودور ريادة الاعمال في تنمية الاقتصاد الوطني

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال – المشروعات الصغيرة – البيئة المصرية

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

أولا: – مقدمة البحث

تُعد ريادة الأعمال أحد أهم وسائل تحقيق هذا التقدم الاقتصادي حديثا في العديد من الدول حول العالم. فقد ظهرت منذ فترة طويلة ثقافة ريادة الأعمال، والابتكار والعمل الإبداعي وحتمية التقدم الاقتصادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، روح المبادرة، والتغلب على المشكلات.

وفي ضوء التوجهات العالمية نحو التركيز على الاقتصاد المعرفي، وتعميق ثقافة العمل الحر والتخفيف من قيود الوظيفة؛ تأتى أهمية مشروعات وأنشطة ريادة الأعمال لتأخذ أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد وزيادة قدرة التنافسية محلياً ودوليا (ادريس،٢٠١٦). فهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية، وأحد الركائز الأساسية والقوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد المنافذ لخلق الكفاءة الاقتصادية والإبداع، وأهم المحاضن لتوفير فرص العمل للشباب، كما أنها تمثل رافداً أساسياً لنمو الناتج الإجمالي وتحسين الوضع الاقتصادي للفرد، والتوظيف الذاتي وتوليد روح المبـادرة والتنافس (Yesil, 2016 & Yarkin)

من أجـل خلق مجتمع ريادي في ظـل نظم بيئية فعالة تشجع على الثقافة الريادية وتدعمها إذ لا ترتبط الريادة بتأسيس المشروعات الخاصة فحسب، بل تعد سبيلاً للتفكير والسلوك يمكن تطبيقه في سياقات مختلفة، وفى هذا الإطار ينبغي ترسيخ ثقافة ريادية أقوى وتطوير عقليات ريادية بحيث يتمتع الطلاب بالقدرة على التفكير بإيجابية والتطلع للفرص للعمل والتنفيذ، والتمتع بالثقة في النفس على تحقيق أهدافهم واستخدام مهاراتهم لبناء مجتمع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وينطوي بناء مجتمع ريادي على اشراك الجميع، ويشكل فيه التعليم الجامعي ركيزة هامة لتعزيز التوجهات الايجابية نحو ريادة الأعمال (السكري وأخرون،٢٠١٤)

وفي أغلب الأحيان يتمتع مؤسسو المشروعات الصغيرة بفكر إبداعي فطري، وهذا يظهر جلياً في المنشآت التي تحقق نجاحاً مستمراً، ولكن القصور الذي يظهر دائماً هو عدم مجاراة المهارات الإدارية لدى مالكي المشروعات والتي من المفروض أن تلائم التطور، ولذلك فإن الحل هو الاستعانة بإدارة مؤهلة أو الالتحاق بدورات تدريبية في الإدارة تجعلهم مؤهلين لمواكبة التطور في المشروع العائلي. ولقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الريادة هي ضمان النجاح من خلال الإدارة متخصصة (احمد وبرهم، ٢٠٢٠)

وانطلاقا من هذه الفلسفة وهذا التوجه بادر العديد من دول العالم بوضع سياسات من شأنها تعزيز ريادة الأعمال وخلق الثقافة الريادية، حيث شهدت الفترة الماضية تزايداً كبيراً للتحرك قدماً في هذا الاتجاه، وقام صانعو السياسات بوضع مجموعة واسعة من التدابير لنشر وترسيخ ثقافة ريـادة الأعمال في التعليم الجامعي، ومن أبرز هذه التدابير: وضع خطط وسياسات، وبرامج تعليمية ومقررات دراسية لترسيخ ثقافة ريادة الأعمال، وتأصيل روح المبادرة في صميم سياسة التعليم ومناهجه وفي تطبيقاته العملية (Xiaoyan & Weina, 2014)

وفي ظل التنافس الإقتصادي أصبح تعلم ريادة الأعمال ضرورة ملحة لمواكبة احتياجات سوق العمل المستمرة والمتغيرة، وقد بدأ تعلم ريـادة الأعمال من خـلال المقررات الدراسية، والبرامج التعليمية في ظـل فلسفة وسياسة تعليمية لريادة الأعمال في مختلف مراحل التعليم في كثير من دول العالم، وينتشر مجال ريادة الأعمال في الوقت الراهن عبر الأنظمة التعليمية المتنوعة التقليدية منها والإلكترونية في معظم جامعات العالم، وقد ساهمت عوامل كثيرة في إثارة الاهتمام بريادة الأعمال وإقامة المشروعات، منها: معاناة العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة من الركود الاقتصادي، وإرتفاع

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

معدلات البطالة، والتقلبات التي شهدتها الأسواق العالمية بدرجة لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية (شحاته،٢٠١٣)

وتلعب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر دور بالغ الأهمية في دعم الاقتصاد المصرى، حيث تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة عندنا تعانى الدولة من شح الموارد الطبيعية ويكون الاستثمار الاساسى المتاح لديها في العنصر البشرى، وما يدل على ذلك قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية بضخ قروض التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث بلغ إجمالي المنصرف الفعلى للمستفيد النهائي بها حوالى ٢.٤ مليار جنية مولت حوالى ١١٣.٧ ألف مشروع صغير ومتناهى الصغر وفرت حوالى ١٦٢.٥ ألف فرصة عمل، كما بلغ إجمالي المنح المنصرفة على البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب (٣٧٦.٢) مليون جنية وفرت ٦.١ مليون يومية عمل بالإضافة إلى ٤٧٥٣ فرصة عمل خلال التدريب (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠١٥)

وايماناً من القيادات السياسية في مصر بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد القومى وتوفير فرص العمل للشباب، أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسى مبادرة في مطلع ٢٠١٦ كلف بها البنك المركزى المصرى بتوفير ٢٠٠ مليار جنية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة لا تتعدى ٥% وتفعيلاً للمبادرة كلف البنك المركزى بزيادة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة اتصل إلى ٢٠% من المحافظ الائتمانية خلال ٤ سنوات بإجمالي ٢٠٠ مليار جنية كما طالب البنوك بتقديم استراتيجيتها لتحقيق هذا الهدف خلال ٤ سنوات (معهد التخطيط القومى،٢٠١٨)

كما تُعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أحد المحاور الاستراتيجية والتنمية الاقتصادية، ولكن تقابل تلك المشروعات قيوداً كثيرة في الحصول على الائتمان وذلك بسبب عدم توافر المعلومات الائتمانية عن الأداء المقترضين وجدارتهم الائتمانية، ونقص المعرفة المالية والمهارات والقدرات على إدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وعدم توافر البيانات والسجلات المحاسبية كذلك، بالإضافة إلى المشاكل والعقبات التي تقابل المنشات التي تعمل بالقطاع الغير الرسمي في الحصول على التمويل الذي تحتاجه (خليل، ٢٠١٥)

مفهوم ريادة الأعمال

تعرف ريادة الأعمال بأنها: ابتكار نظم وممارسات لم تكن موجودة داخل المؤسسة من قبل بعض العاملين تحت إشراف المدير من أجل تحسين الأداء الإقتصادى لها عن طريق الإستغلال الكفء لموارد المؤسسة (Eroglu. & Plcak, 2916)

هي عملية إنشاء منظمة/منظمات) جديدة أو تطوير منظمات قائمة، وهي بالتحديد إنشاء عمل/أعمال جديدة أو الاستجابة لفرص جديدة عامه، وهي عملية تحديد والبدء في مشروع تجاري، وتوفير المصادر وتنظيم الموارد اللازمة واتخاذ كلا من المخاطر والعوائد المرتبطة المشروع في الحسبان (Haidar, 2016).

مفهوم المشروعات الصغيرة

لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروع الصغير واختلفت النظرة العلمية والعملية بصدده وذلك لان مصطلح المشروع الصغير يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها:

نوع المشروع، الحد الأدنى والحد الأعلى للمسالة به، صورة المشروع الواقعية (ورشه صغيرة – محل بقالة صغير) وهذه معايير تساهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة ونستطيع القول افراد، الحد الأقصى لرأسمال المشروع لا يزيد عن عشر ألف جنيها، لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة، وتتميز منتجاته بالبساطة (حسن، ٢٠١٢)

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

ويستخدم مصطلح المشروعات الصغيرة في الإشارة الى تقديم الخدمات المالية الى الفئات الفقيرة من السكان، حيث تشمل هذه الخدمات تقديم الائتمان والتامين والخدمات الاستثمارية، وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في أنه يستهدف الفئات الصغيرة المهمشة، التي ليس لها القدرة على الوصول الى الخدمات التقليدية (دياب، ٢٠١٥)

الفجوة البحثية:

يعطي برنامج الإصلاح الحكومي الأولوية لخلق فرص عمل للشباب. ولتلبية الحاجة إلى خلق فرص عمل، تشرع الحكومة في برنامج يهدف إلى توفير حوالي ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنويًا للعاطلين والعاملين بصورة جزئية، مع توفير ما إجماليه ٣.٦ مليون وظيفة خلال البرنامج الذي يستغرق أربع سنوات للمساعدة في خفض معدل البطالة إلى ٨.٤% مقابل ١٠.٦٨% في الربع الأول من ٢٠١٨ (يشمل ذلك ما إجماليه ٣.٢ مليون عاطل عن العمل حاليا). وتهدف الحكومة إلى القيام بذلك من خلال إجراءات مختلفة من بينها التركيز على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والنهوض بإصلاحات تشريعية وتنظيمية تشجع على العمل الحر وريادة الأعمال، وتعزيز دمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية– مما يقلل من الطابع غير الرسمي للاقتصاد– بالإضافة إلى إنشاء مراكز لريادة الأعمال والتعليم الفني وبرامج التدريب المهني. كما يسلط البرنامج الضوء على شمول وتطوير المناطق المتخلفة عن الركب من خلال التركيز على محافظات الصعيد التي لديها مؤشرات اقتصادية واجتماعية أقل مقارنة بالمناطق الأخرى.

ونظرا لأهمية الموضوع وحداثته وأن العلاقة بين نمو المشروعات الصغيرة والبيئة المالية ما زالت غير محددة فقد رأت الباحثة أنه يمكن اجراء دراسة عن كذا التعرف علي **الأبعاد المالية لبيئة ريادة الأعمال الداعمة للمشروعات الصغيرة.**

ثانيا:– مشكلة البحث:

في ضوء تحليل الدراسات السابقة والاطلاع علي الاطار النظري لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة. وجدت الباحثة أن هذه العلاقة ما زالت محل جدل أكاديمي ومن ثم يمكن للباحثة التعبير عن مشكلة البحث **في التساؤل الرئيس التالي ما الأبعاد المالية التي يمكن أن تكون بيئة داعمة للمشروعات الصغيرة؟.**

وينبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:–

- ما العلاقة بين التسهيلات الائتمانية ودعم المشروعات الصغيرة؟.
- ما العلاقة بين ثقافة الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة؟.
- ما العلاقة بين وضع الخطط الترويجية والتسويقية ودعم المشروعات الصغيرة؟.
- ما العلاقة بين ثقافة الادخار والتوسع في المشروعات الصغيرة..
- ما معوقات البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة لرواد الأعمال..
- ما المقترحات العلمية التي يمكن أن تساهم في تحسين البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة؟.

ثالثا:– فروض البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي:–

- هناك علاقة بين التسهيلات الائتمانية ودعم المشروعات الصغيرة.
- هناك علاقة بين ثقافة الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة.
- هناك علاقة بين وضع الخطط الترويجية والتسويقية ودعم المشروعات الصغيرة.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

– هناك علاقة بين ثقافة الادخار والتوسع في المشروعات الصغيرة.

رابعا: نموذج الدراسة

يمكن التعبير عن فروض الدراسة بالنموذج التالي: –

منهجية الدراسة

سيتم اعتماد الأسلوب الوصفي والتحليلي في كافة جوانب الدراسة وسيتم تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل الاستبيانات وذلك على النحو المشار إليه لاحقا. وسيتكون مجتمع الدراسة من بيئة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والتي ينطبق عليها التعريفات الواردة في متغيرات الدراسة.

أساليب جمع البيانات:

يتم جمع البيانات من المصادر التالية:

– **المصادر الثانوية:** تشمل النشرات والإحصائيات الصادرة عن وزارة الاستثمار ووزارة التجارة والصناعة والغرف التجارية والبنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وغيرها العديد من الجهات الرسمية التي يمكن الإفادة من البيانات والنشرات الصادرة عنها لأغراض الدراسة، دراسات أكاديمية وعلمية، إضافة إلى كتب ومراجع تناولت موضوع الدراسة.

– **المصادر الأولية:** ذلك من خلال مقابلات معمقة واستبيان يوزع على وحدة التحليل. بناء على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة واعتمادا على أهداف الدراسة وأهميتها.

خامسا:– متغيرات الدراسة

وتعتمد الدراسة المتغيرات التالية:

جدول (١) متغيرات الدراسة

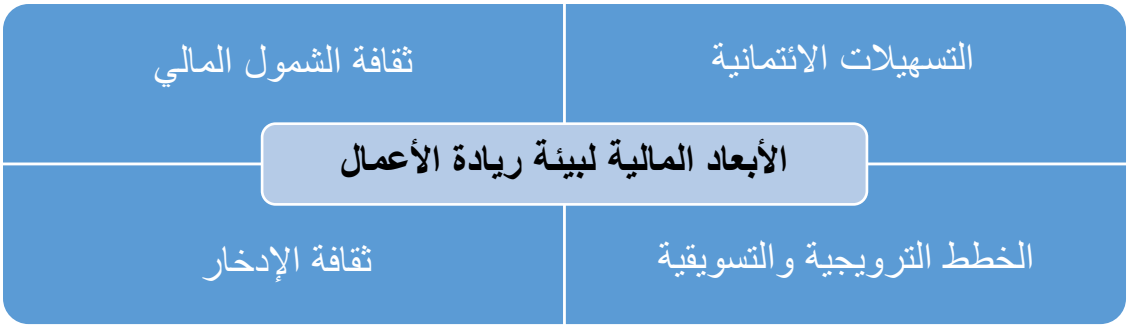

تعريف متغيرات الدراسة

فيما يلي تعريف بأهم المصطلحات التي سيتم استخدامها في الدراسة:

أ: المتغير المستقل (الأبعاد المالية لبيئة ريادة الأعمال)

– **التسهيلات الائتمانية** وتتمثل في الاجراءات المالية التي تتبناها البنوك وكيف يمكنها أن تكون داعمة لرائدي الأعمال.

– **ثقافة الشمول المالي** وتتمثل في اقبال رائدي الأعمال علي دخولهم في القطاع الرسمي للاستثمار واتباع كافة الاجراءات المالية المتاحة في الدولة.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

- **الخطط الترويجية والتسويقية** وتتمثل في دراسة السوق وعمليات التسعير لضمان درجة تقدم النظام التشريعي الحاكم للعملية الاقتصادية والاستثمارية، وتطوير التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي سواء من حيث التسهيلات المقدمة للمستثمر الأجنبي أو درجة الشفافية أو تكاملها من حيث الحوافز المقدمة.
- **ثقافة الادخار** وتتمثل في قدرة رواد الأعمال علي ادخار بعض من الأرباح لاعادة الاستثمار وتطوير المشروعات وتوسعها.

ب: المتغير التابع: دعم المشروعات الصغيرة

تحتل المشروعات الصغيرة أهمية كبيرة في كافة الدول المتقدمة والنامية لما تلعبه من دور في توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة أحد ركائز الأساسية لدفع عجلة الإنتاج وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

سادسا:- أهداف الدراسة

تسعي الدراسة الحالية إلي تحقيق الأهداف الآتية:-

- تحديد نوع وقوة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والتوسع في عدد ومجالات المشروعات الصغيرة.
- تحديد نوع وقوة العلاقة بين إلمام رواد الأعمال بالثقافة المالية ونجاحهم في إدارة مشروعاتهم.
- تحديد نوع وقوة العلاقة بين وضع الخطط الترويجية والتسويقية ونمو المشروعات الصغيرة.
- تحديد نوع وقوة العلاقة بين ثقافة الادخار والتوسع في المشروعات الصغيرة.
- التعرف علي معوقات البيئة المالية للمشروعات الصغيرة لرواد الأعمال.
- تقديم مجموعة من المقترحات العلمية التي تساهم في تحسين البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة.

سابعا: - أهمية الدراسة

- تأتي أهمية الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة والتي من شأنها احداث طفرة في الاقتصاد مثل ما حدث في تجارب العديد من الدول حول العالم. وذلك من خلال الاسترشاد ببعض تجارب المشروعات الريادية التي حققت هذه الطفرة.
- وتسعى الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على أهمية الأبعاد المالية لبيئة ريادة الأعمال والدور الذي تلعبه في عملية التنمية، وإبراز أهمية الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأبعاد المالية.
- أن الدراسة تأتي في سياق الاستجابة التطبيقية للتوجهات الوطنية ورؤيتها المؤكدة لأهمية ريادة الأعمال في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز المشروعات الصغيرة.

ثامنا:- حدود الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة ووفقا لإجراءات الدراسة التطبيقية يمكن وضع حدود للدراسة الحالية كما يلي:-

- الحد الزمني: فترة اجراء الدراسة من ٢٠١٥-٢٠٢٣.
- الحد الجغرافي: إقليم القاهرة الكبري
- الحد البشري: عينة من المشروعات الصغيرة التي يمتلكها رواد أعمال في نطاق محافظات (القاهرة- الجيزة – القليوبية)

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

القسم الأول: الإطار النظري

إن التجديد والابتكار والإبداع تُعد ركيزة رئيسة من ركائز تقدم المجتمع، بل أساس تغير المجتمعات وتطورها. فالاكتشافات الجديدة وراءها جهود مضنية، وفكر متواصل، وأعمال دائمة، ساهم فيها العديد من العلماء، والعباقرة المبدعين عبر الأزمنة المختلفة. حيث أخذوا على عاتقهم تشييد صرح البناء المعرفي للبشرية لبنة بعد الأخرى، دون ملل، أو كسل، أو شكوى، أو تذمر، وكم عانوا من عدم تفهم مجتمعاتهم لأفكارهم، وتُعني ريادة الأعمال بتحقيق السبق في قطاع معين، وإدارة نشاط أو عمل جديد في ميدان محدد. وأن الريادي هو الذي الشخص الذي يبتكر شيئاً جديداً بشكل علمي وشمولي.

ونجد في الوقت الحاضر أن معظم الدول ترحب بالمشروعات الريادية، كما أنها طوّرت قدراً كبيراً من تشريعاتها ولوائحها في هذا الخصوص. ويتضمن اتجاه التطوير تذليل المعوقات أمام انسياب الاستثمار وبذل جهود فعالة لضمان سير أعمال أسواقها بما يكفل المنافسة، وعلى هذا الأساس فهي لها تأثير شديد الأهمية في تنمية الاقتصاد الوطني في أية بلد من البلدان النامية ومستوى الاستثمار قد يؤدي إلى نتائج مختلفة على الاقتصاد وخاصة على الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخول وذلك نتيجة اختلاف الأطر والقواعد الحاكمة في كل بلد، ويجب الاعتراف بأن سياسة الاستثمارات تنمو بشكل مطرد نتيجة التغير التكنولوجي السريع ونتيجة تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار والتجارة.

مفهوم ريادة الأعمال:

ريادة الأعمال هى: عملية من خلالها يقوم شخص بنشاط أو ممارسة بغرض إنشاء مؤسسة جديدة لتحقيق أهداف إقتصادية، وهذا الشخص يعرف بالريادى الذى يبتكر شيء ذا قيمة (Eroglu & Plcak, 2011)

وتعرف بأنها ابتكار نظم وممارسات لم تكن موجودة داخل المؤسسة من قبل تحت إشراف المدير من أجل تحسين الأداء الإقتصادى لها عن طريق الإستغلال الكفء لموارد المؤسسة (Mater & Zenovta, 2016).

وهي مجموعة أنشطة تقوم على الاهتمام، وتوفير الفرص، وتلبية الحاجات والرغبات من خلال الإبداع، والاستحداث، لتحقيق السبق في قطاع معين، أوإدارة نشاط أو عمل جديد في ميدان محدد. حيث يبتكر الريادي شيئاً جديداً بشكل علمي وشمولي، ويمارس عملا جديد يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة (Danish, & Smith, 2012).

وعُرفت ريادة الأعمال بأنها مجموعة أنشطة تقوم على الاهتمام، وتوفير الفرص، وتلبية الحاجات والرغبات من خلال الإبداع، والاستحداث، لتحقيق السبق في قطاع معين، أوإدارة نشاط أو عمل جديد في ميدان محدد. حيث يبتكرالريادي شيئاً جديداً بشكل علمي وشمولي، ويمارس عملا جديد يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة (Popescu & Lache, 2009).

وهي مصطلح مرتبط بالتخطيط المحدد، لمواجهة مخاطر محسوبة، بناء على معرفة السوق، والموارد المتاحة، لتحقيق النجاح المأمول. وهي عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات من أجل تحقيق قيمة مضافة لمجال محدد من مجالات النشاط البشري، وتكون المحصلة لهذا الجهد؛ إما زيادة في الدخل، أو استقلالية أعلى، بالإضافة إلى الإحساس بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي المبذول (Kee, 2012).

واعترافاً بالدور الرئيس الذي يلعبه الابتكار كمحرك للتنمية، سيكون من الضروري أن يمتلك صناع السياسات القدرة على قياس النتائج وتقييمها. ولامتلاك هذه القدرة، سيحتاجون إلى مؤشرات ابتكار تتجاوز المقاييس التقليدية للمدخلات، مثل مستوى تمويل البحوث والتطوير. ويلزم أن تتوفر المؤشرات لدعم عملية وضع السياسات؛ باعتبارها عملية مستمرة. ويُعد مؤشر الابتكار العالمي GII من المؤشرات المركبة، حيث اشتركت في وضعه جامعة كورنيل، والمعهد

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

الأوروبي لإدارة الأعمالINSEAD ، والمنظمة العالمية للملكية الفكريةِ WIPO، ويشتمل على نحو ٨٠ مؤشرا تفصيليا لمكونات بيئة الابتكار والإبداع، من حيث مدخلاتها ونواتجها. ويستخدم هذا المؤشر بيانات موضوعية كمية، مثل معدلات الالتحاق بالدراسة، واستخدام شبكة الانترنت، كما تُستخلص البيانات الذاتية من استقصاءات آراء رجال الأعمال، والقادة الحكوميين، والمسؤولين التنفيذيين. وينظر فيه إلى مؤشر الابتكار العالمي من حيث علاقته بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠١٤).

وتؤدى الثقافة الريادية دوراً حيوياً فى دعم وتطوير ريادة الأعمال حيث:

- تتميز الثقافة الريادية بوجود وثيقة عمل تشجع الإبداع ويتسم افرادها بالقدرة على مواجهة التحديات وحب المخاطرة في إتخاذ القرارات، فهى ثقافة موجهة نحو تحقيق الهدف وإنجاز العمل والتركيز على النتائج، كما تعطى أهمية خاصة لاستخدام الموارد بطريقة مثالية لتحقيق أفضل النتائج فهى تركز على الخبرة التى تلعب دوراً بارزاً في صناعة القرار (جمال الدين وآخرون، ٢٠١٤).
- تشجع الثقافة الريادية التوجهات والسلوكيات الريادية كالمخاطرة والإستقلالية والإنجاز وغيرها، وتروج لامكانية حدوث تغيرات جذرية في المجتمع، فالإبتكار والإبداع والمبادرة يساعد في تأصيل وترسيخ العديد من المهارات الريادية ويشجيع على الإستقلالية والمخاطرة ورحابة الأفق (المبيريك والجاسر، ٢٠١٤).
- تجسد ثقافة المنظمة الروح الريادية التى تشجع كل جزء من أجزاء المنظمة على البحث عن الفرص الجديدة وتوليد دوافع قوية لدى العاملين على الإبداع وتحمل المخاطر، وهنا تقع المسؤولية على القادة التنفيذيين من خلال تقديم البرامج السائدة والمبادرة التى تعزز من المناخ الريادى إذ أن أغلب الأفكار المثلى التى تنبع من الأدنى إلى الأعلى، كما أن أغلب المنظمات الكبيرة تحاول أن تصبح أكثر ريادية من خلال البحث عن الفرص الجديدة عن طريق خلق الثقافة الريادية.

العوامل المعززة للريادة الفاعلة للأعمال

تشمل العوامل التي يمكن أن تعزز نشاط ريادة الأعمال الفعال المستويات المرتفعة من التعليم والتدريب، ومستويات أسواق المال، والبضائع، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل للتطوير، والقيمة المضافة. ويتطلب الحصول تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمويلاً كبيراً، وإصلاحاً للأنظمة التعليمية، لتلبية حاجات مجتمع المعرفة، مما يعزز نشر المعرفة الجديدة، وييسر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. ومن أبرز عوامل تعزيز نشاط ريادي الأعمال المبدع هو وضع السياسة، والبرامج والآليات للحصول على التمويل، والإفادة من البحث والتطوير، والانفتاح على السوق المحلية، والتدريب في مجال ريادة الأعمال. كما يلزم تحفيز رائد الأعمال على الابتكار، لإحداث تغييرات جذرية، بعمليات تكنولوجية وغير تكنولوجية، لدمج الابتكار التكنولوجي في عمليات الإنتاج، التوزيع، وتنظيم العمل، والتشارك فى المعرفة أو المهارات، وتبني طرق تنظيمية جديدة فى اتخاذ القرارات، لزيادة أسهم السوق، وجودة البضائع، وتطوير الخدمات والقدرة الإنتاجية، ووضوح الأعمال وضمانات الصحة والسلامة (Alothmany & Magbool, 2013).

وتُستخدم متغيرات الاقتصاد الكلي في العديد من الدراسات كمحددات لجذب الاستثمار، وهناك توافق بين تلك الدراسات على أن معدلات النمو، التضخم، أسعار الفائدة، درجة الانفتاح الاقتصادي، حجم الاحتياطيات الدولية الديون الخارجية، النظام الضريبي، الحرية السياسية مستوى البنية التحتية، ووفرة الموارد الطبيعية، كلها محددات ضرورية لتدفق الاستثمارات، وتعتمد الشركات على ثلاثة عوامل أو دوافع رئيسية، وهي:- (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٩)

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

الإجراءات المصرية لجذب الاستثمار

في خطوة تهدف إلى تحسين ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد المصري، وتحفيز نشاط القطاع الخاص، أصدرت البلاد قانونًا جديداً للاستثمار في٢٠١٧ وضع القانون الجديد عدداً من الضمانات الجديدة للشركات الخاصة، وسعى إلى تحسين الإطار القانوني للمستثمرين بشكل كبير، من خلال التأكيد على سعى التشريع الجديد إلى تأمين نسبة كبيرة من العمالة المحلية في المشروعات الأجنبية، فلا يحق لأي مشروع أجنبي تعيين العمالة الأجنبية بأكثر من ١٠ % من العمالة، ويمكن زيادتها إلى ٢٠ % في حالة عدم توفر العمالة المحلية الملائمة.

- الشركات التي تنفذ مشروعات ذات أهمية استراتيجية – مثل المرافق العامة والطرق – قادرة الآن على التقدم بطلب للحصول على موافقة واحدة؛ لتغطية إنشاء التطورات الخاصة بها وتشغيلها وإدارتها.
- مَنحَ القانون – الجديد" الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة "

General “Authority for Investment and Free Zones, GAFI

سلطة العمل كمصدر وحيد؛ لمنح التراخيص للمستثمرين.

- علاوة على ذلك، تم منحها القدرة على إنشاء مكاتب موافقة للقطاع الخاص؛ يمكنها مساعدة المستثمرين وتمثيلهم أمام السلطات الحكومية الأخرى.
- تضمنَّ القانون مجموعة من الحوافز، مُقسَّمة إلى ثلاث فئات، كالآتي:
- المزايا العامة لجميع المشروعات غير الموجودة في المناطق الحرة، بما في ذلك الإعفاءات من رسوم الدمغة على القروض، وانخفاض معدل الرسوم الجمركية بنسبة ٢٪ على الآلات.
- حوافز محددة لبعض المشروعات الاستثمارية، التي تشمل خصومات ضريبية تصل إلى ٥٠ ٪ على تكاليف الاستثمار لبعض التطويرات؛ مثل: تلك التي تم إنشاؤها في القطاعات كثيفة العمالة، أو المناطق الجغرافية التي تحتاج إلى فرص عمل.
- عدد من الحوافز الإضافية التي يمكن تطبيقها على أساس أكثر تخصيصًا، بما في ذلك إنشاء نقاط جمركية خاصة بصادرات المشروع وارداته، والمساندة المالية في تكلفة التدريب الفني للعاملين.

التطلع إلى الأمام

- سيعتمد النجاح في المدى الطويل على قدرة الحكومة على الحفاظ على برنامجها للإصلاح الاقتصادي، وتحرير السوق. ومع ذلك، تشهد مصر مجموعة من التطورات السريعة بشأن الاستثمار.

نجحت مصر في أن تكون وجهة للاستثمارات الأجنبية؛ خاصة في قطاع الأعمال التجارية، وهو القطاع الذي أشار إليه التقرير الصادر عن" جمعية قادة خدمة الأعمال "في بولندا Association Business Service Leaders في مايو ٢٠٢٠، حيث أكد أن مصر أصبحت الوجهة الرائدة للشركات التي تتطلع للاستثمار في هذا القطاع خارج أوروبا.

- بحسب المجيبين على الاستطلاع، فإن جاذبية الدولة المصرية تكمن في مستوى التعليم العالي، وانخفاض تكاليف التشغيل، والجهود الحكومية المستمرة لدعم القطاع الخاص.
- يُنظر إلى البلد على أنه موقع مناسب – بشكل خاص– لإنشاء شركات تطوير البرمجيات، وإدارات خدمة العملاء، ومراكز تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

- جدير بالذكر أن مصر هي الدولة الأولى خارج قارة أوروبا التي تظهر في التقرير، وهي حقيقة تعكس قدرة البلاد على المنافسة مع الدول الأوروبية؛ مثل: أوكرانيا، التي حصلت على نفس النتيجة في استطلاعABSL لعام ٢٠٢٠.
- في مصر، أظهر التقرير أن القاهرة لا تزال مركز نشاط خدمات الأعمال، حيث حققت الإسكندرية، ومنطقة الساحل الشمالي مكاسب سريعة في هذا الشأن.

أهم قوانين الاستثمار ومناخ الاعمال في مصر

سعت مصر لاتخاذ التدابير المناسبة لجذب الاستثمار بشكل أكبر وتحسين مناخ الأعمال ونجحت في مجال العمل التجاري وحماية المستثمرين الأقلية كما عملت على تبسيط إجراءات الاستثمار الصناعي، بالإضافة إلى ذلك التسهيلات الخاصة بالتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ووضعت التشريعات والقوانين المنظمة لقوانين الاستثمار ومنها (Alaa et.al, 2021)

مصر لديها ثلاثة قوانين رئيسية تحكم الاستثمار، وهم قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وقانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ٨٣ لسنة ٢٠٠٢، والذي نشأ فى المنطقة الاقتصادية الخاصة فى الشمال الغربي من خليج السويس بالإضافة لهذه القوانين استحدثت مصر قوانين جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم القوانين المنظمة لمناخ الاستثمار فى مصر هي:

- قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ هو القانون الخاص بتنظيم أعمال الشركات فى مصر وتحديد مسئوليتها والقواعد الخاصة بتأسيس الشركات وطرق تفاعل الشركات مع المستثمرين والمساهمين والموظفين لتحقيق مبادئ الحوكمة.
- قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ويهدف هذا القانون إلى زيادة الضمانات الممنوحة للمستثمرين لدعم الثقة فى مناخ الاستثمار المصرى، وتنويع الحوافز الممنوحة للقطاعات من حوافز ضريبة وجمركية وذلك لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتقديم خدمات استثمار متطورة.
- قانون الإجراءات الضريبة الموحدة رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ يهدف هذا القانون إلى دمج الإجراءات الضريبة ذات الطبيعة الواحدة أو المماثلة.
- قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ يهدف هذا القانون إلى تسهيل المعاملات الجمركية ودعم طرق التحول الرقمي فى تقديم الخدمات الجمركية واستحداث تنظيمات جديدة لسوق العمل الجمركي.
- قانون رقم ١٥٢لسنة ٢٠٢٠، لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لإعتبار هذه المشروعات من أهم دعائم الاقتصاد الوطني.
- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤لسنة ٢٠٢٠ استحدث هذا القانون نظام جديد لحوكمة البنوك وفقًا للممارسات الدولية لمنع تعارض المصالح وتقوية دور المجالس وإدارات البنوك.

الأبعاد القانونية للاستثمار في مصر

يُعد التشريع هو أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فإن عدم الاستقرار التشريعي معناه عدم استقرار الاستثمارات، مما يؤدي إلى وجود مناخ اقتصادي يتسم بعدم التأكد والمخاطرة الاستثمارية، ويجعل المستثمرين يترددون كثيراً في القيام باستثمارات جديدة، أو يتجهون إلى التركيز على المشروعات ذات المردود الكبير والسريع. فتُعد قوانين الاستثمار الوسيلة الرسمية التي تعبر بها الدولة عن سياستها تجاه الاستثمارات

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

الأجنبية الوافدة، وتسعى مصر باستمرار لتطوير التشريعات المنظمة للاستثمار، بغرض توفير المحفزات لرأس المال، وذلك بتقديم الحوافز والضمانات، والنص على التزامات المستثمر، حتى يتمكن من معرفة مركزه القانوني في ظل القانون النافذ.

وفي عام ٢٠١٧ قامت الحكومة المصرية في محاولة متجددة للإشارة إلى موقف الحكومة المؤيد للاستثمار بإصدار القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الذي حل رسميًا محل قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته اللاحقة، تبع ذلك على الفور اعتماد اللوائح التنفيذية المقابلة في أكتوبر ٢٠١٧، ومع هذا الإصلاح الأخير، شكلت الحكومة علامة بارزة وأعادت تأكيد الإرادة السياسية القوية لتحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية للبلاد.

تطور التشريعات ذات الصلة بالاستثمار في مصر بالتركيز على القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧:

في عام ١٩٧١ أخذت مصر أولى خطواتها نحو الانفتاح الاقتصادي، وذلك بصدور الدستور الدائم الذي تضمن عددا من الضمانات الدستورية لتوفير مناخ استثماري جيد. كما صدر في العام نفسه القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لتشجيع الاستثمارات، وقد جاء لمعالجة الأوضاع بالنسبة للشركات التى يساهم فيها غير المصريين من العرب والأجانب، وحفز رأس المال العربي للاستثمار في المناطق الحرة، ثم إصدار قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالاستثمار الذي يعد الانطلاقة الحقيقية للانفتاح الاقتصادي ليعبر عن التوجه الجديد للدولة في المجال الاقتصادي والاستعداد لفتح الباب للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وقد تعرض هذا القانون لتعديل هام بعد أقل من خمس سنوات على صدوره – بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ – وذلك للتعبير عن الحاجة لتوسيع نطاق العمل به وإتاحة المزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب، والعرب للمستثمرين المحليين، أما في عام ١٩٨٩ تم إصدار قانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ الذي أهتم بإضافة بعض الأنشطة والحوافز إلى قانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، ومع أن هذا القانون قد سعى لإحداث تغيير جذري في مناخ الاستثمار وتحسين المناخ القانوني المحيط به، إلا أنه احتفظ بذات الفلسفة السائدة منذ عام ١٩٧١ ، وهي تحديد مجالات اقتصادية معينة تتمتع المشروعات فيها بإعفاءات ومزايا محددة، ثم إصدار قانون ٨ لعام ١٩٩٧ كقانون موحد للاستثمار في جمهورية مصر العربية ليعبر مرة أخرى عن اهتمام الدولة بدفع ملف الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي سريع وقد جاء هذا القانون على ذات نسق التشريعات السابقة عليه من حيث تحديد مجالات معينة للاستثمار ومنحها مجموعة من المزايا والضمانات التي تختص بها. وقد اتجه هذا القانون إلى التوسع على نحو غير مسبوق في مجالات الاستثمار بما جعلها الأصل وليس الاستثناء.

وتلى ذلك صدور عدد من القرارات المكملة التي استهدفت بصورة أساسية إضافة أنشطة ومجالات إلى المجالات المتمتعة بضمانات وحوافز القانون، ثم إصدار قانون ١٧ لعام ٢٠١٥، التي تطبق أحكامه على المستثمر الأجنبي والمحلي أيا كان حجمه، ووفقا لأحكام هذا القانون يكون الاستثمار إما بنظام المناطق الاستثمارية، أو الاستثمار الداخلي، أو نظام المناطق الحرة. المحطة الأخيرة في تطور تشريعات الاستثمار هي صدور قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الذي أضاف للسياسة التشريعية في مصر الكثير من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية والعالمية، والتي من المأمول أن تساهم حزمة الحوافز التى تم النص عليها فى هذا القانون في جذب المزيد من الاستثمارات ذات الميزانيات الضخمة.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

حوافز الاستثمار في إطار القانون المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧:

حدد المشرع المصري ثلاثة أنواع من الحوافز الخاصة بالمستثمر طبقا لنص القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧، أولها حوافز عامة تتمتع به جميع المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون، وحوافز خاصة تخضع لها كافة المشروعات التي تقام بعد العمل بهذا القانون إلى جانب الحوافز الإضافية التي تساهم في تشجيع المستثمرين.

- **الحوافز العامة**

تتمتع جميع المشروعات الخاضعة لأحكام القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بالحوافز العامة، وذلك فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة (١)، وتشمل هذه الحوافز ما يأتي:

- تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبط بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري.
- كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.
- تسري على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (٢) اثنان بالمائة من القيمة، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.
- كما تسري هذه الفئة الموحدة على جميع ما تستورده الشركات والمنشآت التي تعمل في مشروعات المرافق العامة، من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها أو استكمالها.
- مع عدم الإخلال بأحكام الإفراج المؤقت المنصوص عليه في قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون للمشروعات الاستثمارية ذات الطبيعة الصناعية الخاضعة لأحكام هذا القانون استيراد القوالب والاسطمبات وغيره من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركية وذلك لاستخدامها فترة مؤقتة في تصنيع منتجاتها، وإعادة تصديرها للخارج.
- ويكون الإفراج والإعادة إلى الخارج بموجب مستندات الوصول على أن تسجل مستندات الدخول وإعادة الشحن في سجلات تعد لهذا الغرض بالهيئة، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية.

- **الحوافز الخاصة:**

تمنح المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بالقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ – وفقا للخريطة الاستثمارية – خصما من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة كحافز استثماري على النحو الآتي:

- نسبة ٥٠% خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ) ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للتنمية طبقا للخريطة الاستثمارية، وبناء على الإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووفقا لتوزيع أنشطة الاستثمار بها على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- نسبة ٣٠ % خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب) ويشمل باقي أنحاء الجمهورية وفقا لتوزيع أنشطة الاستثمار.
- وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري (٨٠٪) من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط، وذلك وفق أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ ل سنة٢٠٠٥
- كما يجب ألا تزيد مدة الخصم عن سبع سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

- ويصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بناء على عرض مشترك من الوزير المختص ووزير المالية والوزير المعني بتحديد توزيع القطاعات الفرعية لأنشطة الاستثمار بالقطاعين (أ) و (ب) المشار إليهما.
- ويجوز إضافة أنشطة جديدة للتمتع بالحوافز الخاصة بقرار من المجلس الأعلى.

ويشترط لتمتع المشروعات الاستثمارية بالحوافز الخاصة من هذا القانون توافر الشروط الآتية:

- أن يتم تأسيس شركة أو منشأة جديدة لإقامة المشروع الاستثماري.
- أن تؤسس الشركة أو المنشأة خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء وبناء على عرض الوزير المختص مد هذه المدة لمرة واحدة.
- ألا يكون أي من المساهمين أو الشركاء أو أصحاب المنشآت قد قدم أو ساهم أو استخدم في إنشاء المشروع الاستثماري أو تأسيسه أو إقامته المتمتع بالحافز أيا من الأصول المادية لشركة أو منشأة قائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون أو قام بتصفية تلك الشركة أو المنشأة خلال المدة المبينة بالبند (٢) من هذه المادة بغرض إنشاء مشروعات استثمارية جديدة يتمتع بالحوافز الخاصة المشار إليها؛ ويترتب على مخالفة ذلك سقوط التمتع بالحافز المشار إليه، والتزام الشركة أو المنشأة بسداد جميع المستحقات الضريبية قانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ مادة ١١).

وقد ذهبت أغلب التشريعات في الدول النامية إلى سن القوانين التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية لاقامة صناعات جديدة واستصلاح الأراضي الزراعية والمشروعات السكنية، وتضع هذه الدول المضيفة للاستثمار قوانين وطنية لتنظيم عملية الاستثمار بشكل عام بالنسبة للمستثمر الوطني والأجنبي، وبعضها تضع تشريعا خاصا لتشجيع الاستثمار الأجنبي وضماناته نظراً لمحاولة المستثمر الأجنبي دومًا على البحث عن الحوافز والمزايا والإعفاءات والضمانات نظرا لأن المستثمر الأجنبي يضع نصب عينية عنصر المخاطرة، فهو يدفع بأمواله خارج حدود دولته، وبالتالي يجب أن يبحث عن المكان الآمن للاستثمار؛ لذلك تلجأ بعض الدول إلى وضع قوانين خاصة بالاستثمار الأجنبي، من أجل جذب الاستثمار وتشجيعه ومنحه معاملة تفضيلية والعديد من الضمانات (Han's van houte, 2013).

ولكي يكون هناك بيئة جاذبة محفزة للاستثمار يجب أن يكون هناك إطار تشريعي وتنظيمي موحد للاستثمار، يوفر حوافز للمستثمرين مثل (الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتقديم الضمانات الكافية للحماية من مخاطر المصادرة والتأميم، وحرية تحويل الأرباح لدول المستثمر) ويتميز بالشفافية، والثبات، مع وجود نظام قضائي كفء وفعال في تنفيذ التعاقدات، وحل النزاعات (حسب الله، ٢٠٠٥).

وفي السنوات الأخيرة اهتمت مصر بالاستثمار؛ وذلك لتحسن بيئة الاستثمار وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجهه ففي عام ٢٠١٥ أدخلت الحكومة المصرية تعديلات جوهرية على قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وكان الغرض من هذه التعديلات جذب استثمارات جديدة إلى مصر من خلال حوافز أكثر وضمانات أقوى للمستثمرين، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية التي كانت تواجههم.

وتُعد سهولة ممارسة الاعمال من المؤشرات الأساسية لجذب الاستثمارات، وتعتبر بمثابة الأرضية التي يتوجب على البلد المضيف توفيرها وتهيئتها لدخول تلك الاستثمارات وتتمثل سهول ممارسة الاعمال في الإجراءات التي يجب القيام بها لتسجيل الشركات والوقت الذي يستغرقه تنفيذ هذه الإجراءات محسوباً بالأيام، وكذلك الوقت الذي يستغرقه تنفيذ العقود وفض المنازعات في حال حدوث نزاع بين المستثمر الأجنبي والجهات الرسمية في البلد المضيف. بالإضافة إلى التكلفة الخاصة بالبدء في المشروع والضرائب المستوجب دفعها (قعلول، ٢٠١٧).

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

وتبذل مصر جهودها من أجل تسهيل إجراءات استصدار التراخيص التجارية اللازمة لبدء النشاط التجاري، فعلى سبيل المثال، خفضت مصر الحد الأدنى المطلوب للبدء في أي مشروع تجاري من ٥٠ ألف جنيه عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ألف جنيه مصري عام ٢٠١١. كما قلصت من عدد الإجراءات والوقت المطلوب للانتهاء من التصديقات القانونية للشركات، مما ساهم في تحسين وضعيتها لتستحوذ بذلك على المركز الثامن عشر على مستوى العالم عام ٢٠١١ في مؤشر البدء بالمشروع. ونتيجة للأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر ودول المنطقة منذ عام ٢٠١١، ثم التغيرات في السياستين المالية والنقدية ضمن إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تنفيذه منذ عام ٢٠١٦، تراجعت مصر في ترتيب مؤشر البدء في المشروعات التجارية إلى المركز رقم ٩٠ من ١٩٠ اقتصاداً حول العالم.

وتعتبر السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي عموما، وفي جذب الاستثمارات. إذ تعد درجة استقرار متغيرات السياسة النقدية أحد الوسائل للتعبير عن مستوى البيئة الاقتصادية. وتؤثر السياسة النقدية على إدارة التدفقات المالية الدولية من خلال عدة قنوات، يُطلق عليها قنوات انتقال السياسة النقدية، ومن أهم هذه القنوات سعر الفائدة الحقيقي، سعر الإقراض، معدل التضخم عدد أشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية، نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل السيطرة على معدلات التضخم وعجز ميزان المدفوعات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من أهم الدوافع لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار. كما يساعد التصنيف الائتماني للدولة من قبل المؤسسات الدولية على جذب المزيد من تلك التدفقات، وتؤثر نسبة الاحتياطي الدولي إلى الواردات على التدفقات الواردة، حيث تعكس زيادة النسبة استقرار الأوضاع النقدية. ويشكل سعر الفائدة أحد المحددات الهامة في قرار المستثمر، بالإضافة إلى أسعار الصرف تعتبر محدداً ضرورياً لكونها مؤشراً على الاستقرار النقدي والاقتصادي.

وفيما يخص أثر قنوات السياسة النقدية على تطور تدفقات الاستثمار، تشير النظرية الاقتصادية إلى أن القروض الخارجية تستخدم لتمويل النفقات العامة، والتي بدورها تؤدي إلى إحداث آثار توسعية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة إذا استخدمت لتمويل استثمارات منتجة. ولكن من ناحية اخرى، نجد ان سداد أعباء هذا الدين يؤدي إلى مزاحمة التمويل المخصص للاستثمارات، كما يؤدي لرفع سعر الفائدة وزيادة الضرائب وتقليل العائد على الاستثمار وارتفاع الدين الخارجي يؤدي إلى خلق مناخ من عدم التأكد مما يعوق جذب الاستثمارات، وقد يجعلها تتركز في قطاعات سريعة الربحية بعيدا عن القطاعات الخدمية التعليم والصحة وتظهر تبعا لذلك علاقة بين الدين الخارجي والتضخم، نتيجة لتمويل الإنفاق العام بالدين الخارجي، مما يدفع بالبنك المركزي إلى طبع النقود، فيزداد المعروض النقدي. كما يؤدي استخدام الدين الخارجي في تمويل المشروعات الاستثمارية إلى زيادة الإنفاق ومن ثم الطلب، فترتفع الأسعار.

من ناحية أخرى، أدى استخدام سعر الفائدة باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية للتأثير على النمو وجذب الاستثمارات إلى ارتفاع تكلفة تأمين المخاطر غير المتوقعة التي أضافتها البنوك على سعر الفائدة، مما زاد من تكلفة الإقراض وبالتالي من التكلفة الاستثمارية ومن ثم يكون التأثير سلباً على قرار الاستثمار (الخربوطلي، ٢٠٢٠).

محددات الاستثمار

تختلف محددات الاستثمار من دولة إلى آخرى، وذلك وفقًا لسياسات الدول المتبعة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولكن هناك ثلاث عوامل التي تعتمد عليها الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدول المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة (حسانين، ٢٠١٧) .ويمكن تفصيل محددات الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة كالآتي

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

- **المحددات السياسية**

تتعلق المحددات السياسية بمدي توافر الاستقرار السياسي والمناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي؛ فكلما تميز النظام السياسي بالاستقرار وغياب الحروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

- **المحددات القانونية**

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي ينظم أنشطة الاستثمار وغياب التضارب في القوانين ووجود قوانين منظمة لعمل المستثمر الأجنبي كل ذلك يؤدي إلي بيئة جاذبة للاستثمار، لذلك تسعي الدول إلي وجود إطار تشريعي منظم من خلال:

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر المتعلقة بتحويل الأرباح للخارج وحماية الملكية الفكرية
- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخري ذات الارتباط
- أن يكون هناك نظام قضائي قادر علي تنفيذ القوانين والتعاقدات بكفاءة عالية.

- **المحددات الاقتصادية**

هناك العديد من المحددات الاقتصادية التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، تشمل هذه المحددات الاقتصادية العديد من المؤشرات الدالة على مستوي أداء الاقتصاد الوطني وسوف نركز علي أهم المحددات الاقتصادية التي تقوم بدور مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

حجم السوق

يعد حجم السوق من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر في الاستثمارات الأجنبية حيث يرتبط بمدي قدرة المشروع علي تحقيق اقتصاديات الحجم، فحجم السوق المحلي عندما يكون كبير يتوقع منه المستثمر أرباحًا كبيرة حيث تجذب الاقتصاديات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات، كما أن المستثمر الأجنبي لايعتمد علي معطيات حجم السوق الحالي فقط وإنما يعتمد علي إحتمالية نمو السوق مستقبلًا.

مستوي الإنفتاح الاقتصادي علي العالم الخارجي

عادًة ما يرتبط الاستثمار بدرجة الإنفتاح الاقتصادي الموجودة في الدولة المضيفة، وقد سعت العديد من الدول وخاصًة الدول النامية إلي الإنفتاح أكثر علي العالم الخارجي وجذب الاستثمار، وذلك من خلال إلغاء القيود المفروضة علي حركة رؤوس الأموال ومنح العديد من الحوافز لتشجيع المستثمر وخلق بيئة اقتصادية مزدهرة، كما أن الإنفتاح الاقتصادي والاستثمار يساعدان علي نشر التكنولوجيا وإنتقال الخبرات من الدول المتقدمة.

البنية التحتية

تمثل البنية التحتية العمود الأساسي لأي نشاط اقتصادي ناجح وفعال، بالإضافة أنها من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار كالطرق ووسائل النقل والمواصلات، فقد أصبحت كفاءة العديد من اقتصاديات الدول تتحدد بناءًا على كفاءة البنية الأساسية، فالتطور في وسائل النقل يؤدي إلى خفض تكلفة المعاملات، وبالتالي زيادة أرباح المستثمر، فالدول ذات البنية الأساسية الضعيفة قد تواجه صعوبات في إجتذابها للاستثمارات.

الاستقرار الاقتصادي داخل الدولة (محمد، ٢٠١٧)

ويتمثل ذلك بمدي توافر توازنات في السياسات الاقتصادية الكلية داخل الدول، وتوفير الفرص الاستثمارية المناسبة للاستثمار مثل إنخفاض في قيمة العملة المحلية في الدولة المستضيفة، وتوازن في ميزان المدفوعات، واستقرار في سعر الصرف والتحكم في معدل التضخم وسوف نوضح ذلك كما يلي:

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

- **استقرار معدل سعر الصرف**

إن استقرار معدل سعر الصرف ضروري لجذب مزيد من الاستثمارات في الدولة، فذلك الاستقرار يؤدي إلي الاستقرار في حصيلة الأرباح المحولة للخارج، فضلاً عن إنخفاض سعر الصرف لدي الدولة المضيفة في مقابل العملات الأخري للمستثمرين يؤدي ذلك إلي إنخفاض تكاليف المشروع عامة، وهو ما يؤدي في النهاية إلي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلي تلك الدول.

- **معدل التضخم**

إن إرتفاع معدلات التضخم يعبر عن عدم الاستقرار الاقتصادي للدولة، وبالتالي يؤثر سلبًا على تدفق الاستثمارات الأجنبية وذلك بسبب إرتفاع التكاليف النسبية للإنتاج نتيجة سياسات التسعير وبالتالي يؤثر ذلك علي حجم الأرباح للمستثمرين خاصةً إذا تجاوزت معدلات التضخم ١٠% سنويًا في الدول المضيفة للاستثمارات، بالإضافة إلي عدم توافر المناخ الاستثماري المناسب، فبالنظر إلي معدل التضخم قد يقرر المستثمر الأجنبي أن يستثمر أو يعزف عن الاستثمار، لأن معدل التضخم الغير مستقر يعبر عن عدم استقرار في مستويات الأسعار.

توافر العمالة الرخيصة والمدربة

إن إنخفاض تكلفة عنصر العمل يعد عامل مشجع لتدفق الاستثمارات نظرًا لأهمية ذلك العنصر فى تعظيم الأرباح، لذلك يبحث المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في الدول التي تتميز بأجور للعمالة منخفضة وعالية الكفاءة.

القوة التنافسية لاقتصاد الدولة المضيفة

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد الوطني إحدى عوامل جذب الاستثمار، فكلما كانت تتسم بمركز تنافسي قوي كلما ساعد ذلك علي جذب المزيد من الاستثمارات، ويمكن الإستدلال علي ذلك من خلال معدل نمو الصادرات لدي الدولة المضيفة للاستثمارات، فكلما أرتفع ذلك المعدل كلما دل علي زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني للدولة.

معدل النمو الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار

إن معدلات النمو المرتفعة في العديد من القطاعات داخل الدول النامية يضمن ذلك إستمرار تدفق الاستثمارالأجنبي، ويضمن إعادة استثمار أرباح الشركات، حيث توجد علاقة قوية بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة التدفق للاستثمار، حيث نجد أن التدفق المتزايد للاستثمارات إلي الدول الأكثر تقدمًا يعود إلي إرتفاع في معدلات النمو في هذه الدول، وعليه يمكن إعتبار الاستثمار دالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي.

العوامل التي تحدد الإستثمار في الدولة

هناك الكثير من العوامل التي من شانها أن تعمل على جذب الإستثمار للدولة، فضلا عن السياسات الحكومية التي تتبعها الدولة، إلا ان هناك بعض العوائق التي تحول دون تحقيق تلك الجهود للنتائج المرجوة منها، وعلى ذلك فيمكن اعتبار المحددات الرئيسية للاستثمار في الدولة على أنها أسعار الفائدة، نقص الاطر القانونية الملائمة، عدم الاستقرار الاقتصادي الكلى، وكذلك البنية الاساسية الفقيرة، والفساد، ونقص الموارد الطبيعية، وتكاليف الإنتاج المرتفعة، وأخيرا حجم السوق، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي وبذلك يمكن تحليل المخاطر التي تواجة اتخاذ قرار الإستثمار الأجنبي المباشر وتؤثر في أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة، وأهمها:

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

حجم السوق (الرابطة الاقتصادية العالمية، ٢٠٢٢):

يعتبر صغر حجم السوق عامل مثبط للاستثمار إلا في حالة واحدة وهي قرب ذلك السوق من المواد الخام أو من أسواق كبيرة أخرى، وعادة ما يقاس حجم السوق بالناتج المحلى الإجمالي للدولة، وبالرغم مما سبق فان حجم السوق قد يكون غير مؤثر أو على الأقل ذو تأثير ضعيف في حالة استخدام الإستثمار الأجنبي المباشر للإنتاج المعد للتصدير فقط في الدولة المضيفة. إن الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي لمصر قد شهد ارتفاعا مضطردا من ١٠٤.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ليبلغ نحو ٣٣٢.٣٥ في عام ٢٠١٦، إلا أن ذلك الارتفاع لم يكن كافيا لجذب قدر أكبر من الإستثمارات الاجنبية المباشرة. وكشفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أنه من المتوقع أن تحتل مصر المرتبة ٣٣ من بين ١٩١ دولة عام ٢٠٢٢، بإجمالي ناتج محلي يبلغ ٤.٣٤ تريليون جنيه.

سعر الصرف (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧)

يعتبر سعر صرف العملة الوطنية للدولة المضيفة عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في جذب الإستثمارات الاجنبية المباشرة، فاستقرار سعر صرف العملة للدولة المضيفة سوف يحول دون تقلب حصيلة أرباح الشركات المستثمرة عند تحويلها للخارج، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين ورغبتهم في الإستثمار في تلك الدولة، فضلا عن أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية في مقابل العملات الرئيسية الاخرى، يؤدى إلى انخفاض تكاليف المشروع عامة، وهو ما يؤدى في النهاية إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى تلك الدولة. في حين أن تقلب قيمة العملة الوطنية قد يجعل المستثمر يفقد الثقة في المناخ الاستثماري، ويتوقع المزيد من التقلبات مما يجعله قد يحجم عن الإستثمار في تلك الدولة أو على الأقل يخفض من حجم استثماراته.

البنية الأساسية

تعتبر البنية الأساسية من أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في أي دولة، حيث أن توافرها يساهم في تيسير أعمال المستثمرين الاجانب، كما أن مشروعات البنية الأساسية في حد ذاتها قد تعتبر بمثابة فرصا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للقيام بتلك المشروعات في الدولة المضيفة وعلى ذلك فإن غياب البنية الاساسية المتطورة كالاتصالات، النقل، المياه، الطاقة من شأنه أن يثبط المستثمرين الأجانب، وذلك لأنه يرفع تكاليف المشروعات فضلا عن إطالة الفترة الزمنية للقيام بأي نشاط استثماري.

سعر الفائدة

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار ومن ناحية أخرى فإن تقلب سعر الصرف، يؤدى إلى التأثير على سعر الفائدة، وذلك لأن ارتفاع سعر الفائدة، يؤدى إلى ارتفاع تكلفة التمويل، ومن ثم ارتفاع تكاليف المشروعات، وانخفاض الأرباح، وبالتالي انخفاض الإستثمارات. كما أن تغير سعر الفائدة الحقيقي يؤثر بشكل واضح في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه يؤدى إلى انخفاض مستوى الاستثمار، ذلك أنه يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الحدية لرأس المال، فضلا عن انخفاض مستوى الطلب المحلي.

الحجم النسبي للصادرات

حيث تعتبر الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي مؤشرا على درجة الانفتاح التجاري للدولة، فضلا عن أنه يعتبر مقياس لمستوى التنافسية الذي تحظى بة الدولة. ومن البيانات يتضح أن الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي أخذت في الارتفاع التدريجي منذ عام ٢٠٠٠، حتى بلغت أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨ لتبلغ نحو ٣٣ %، إلا أنها أخذت في

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

الانخفاض حتى بلغت نحو ١٠.٣ % في عام ٢٠١٦، ثم عاودت في الارتفاع في السنوات التالية لتصل إلي ١٣ % في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ وهو ما يعتبر دليل على التأثير القوى للصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستقرار السياسي

يؤثر الاستقرار السياسي سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان المناخ السياسي مستقرا وبعيدا عن أعمال الشغب وغيرها من الأمور كلما أدى ذلك إلى جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتعارض مع الاعتقاد السائد بأن المستثمرين يعطوا اهتماما قليلا لمعظم أشكال الاضطرابات السياسية مقارنة بالعناصر الأخرى المؤثرة في القرارات الاستثمارية. كما أنه قد يؤدى إلى انخفاض معدلات الادخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الاموال الوطنية إلى الخارج، كما أن هناك دور يلعبه الاستقرار السياسي والاقتصادي في المناخ الاستثماري من خلال التأثير في حقوق الملكية الفكرية، فكلما اتسمت الملكية الفكرية بالحماية، كلما أدى ذلك إلى تقوية الدافع للقيام بالمشروعات الاستثمارية. ويستلزم تطوير الملكية الفكرية تفعيل عددا من الإجراءات منها التأكد من ملكية العقارات والأراضي، تسهيل عملية تنفيذ العقود، فضلا عن الامتناع عن نزع الملكية بدون إعطاء التعويضات.

الفساد

يعتبر ارتفاع مستوى الفساد حائلا أمام قدرة أي دولة على جذب العديد من المستثمرين بكفاءة، ومن ثم يعتبر عائق أمام تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدولة. وبمراجعة تصنيف مصر على مؤشر الفساد، يتضح أن مصر شهدت تحسنا طفيفا في مؤشر مدركات الفساد، الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية في ٢٠٢٢، حيث مصر المرتبة ١٣٠ من ١٨٠ دولة، وهو ما يعنى أن مصر تخطو خطى جادة نحو تصحيح المسار.

شفافية النظام التشريعي ونقص الأطر التشريعية المناسبة

تعتبر الأطر التشريعية المقيدة للاستثمار أداة طرد للمستثمرين، ولعل من أهمها فرض القيود على المنافسة لتحقيق مصالح معينة سواء لمسئولين أو شركات أو غيرهم او الإجراءات الروتينية، والعراقيل الإدارية._وعلى ذلك فإن إصلاح البيئة المؤسسية والقانونية والتشريعية، ووضوح القوانين، يؤدى إلى ارتفاع معدلات اليقين فيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية، وتزايد ثقة المستثمر في المناخ الاستثماري.

جدول رقم (٢) مؤشر سهولة أداء الاعمال والمكونات الفرعية له في مصر عامي ٢٠٢٠&٢٠٢٢

البيان	٢٠٢٠	٢٠٢٢
المؤشر العام	١٢٥	١٢٢
مؤشر بدء إنشاء المشروع	٣٩	٧٣
مؤشر استخراج تراخيص البناء	٦٤	١١٣
مؤشر الحصول على الكهرباء	١٤٤	٨٨
مؤشر تسجيل الممتلكات	١٢٨	١٣١
مؤشر الحصول على الائتمان	٧٩	٨٢
مؤشر حماية المستثمرين	١٢٢	١١٤
مؤشر تسوية حالات الإعسار	١٠٦	١٠٤
مؤشر التجارة عبر الحدود	١٧٧	١٧٨
مؤشر تنفيذ العقود	١٦٢	١٦٦
مؤشر دفع الضريبة	١٦٤	١٦٦

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٢٢

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

ومن بيانات الجدول السابق، ووفقا لمؤشر سهولة أداء الأعمال، والذي يصدره البنك الدولي– والذي ينقسم إلى عشرة مؤشرات فرعية، فقد شهدت مصر تحسنا في المؤشر العام لتحتل المركز رقم ١٢٢ من بين ١٨٩ دولة في عام ٢٠٢٢، مقارنة بالمركز رقم ١٢٥ في العام ٢٠٢٠، وبتحليل المؤشر إلى مكوناته الفرعية يتبين أن مصر شهدت تحسنا في عدة مؤشرات فرعية وهى: بدء المشروعات، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، تسوية حالات الإعسار، وحماية حقوق المستثمرين، في حين سجلت انخفاضا في الأداء في أربعة مؤشرات فرعية، وهى الحصول على الائتمان تنفيذ العقود التجارة عبر الحدود، وكذلك دفع الضرائب. وهنا يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وما زالت تتخذها الحكومة المصرية لتشجيع الإستثمار، والتي انعكست على التقدم في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة النشاط في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢٠، إلا أنه مازال هناك من العوائق التي حالت دون تحقيق مصر لترتيب متقدم في مؤشر سهولة ممارسة النشاط مقارنة بالدول الأخرى[١].

المشروعات الصغيرة

تُعد المشروعات الصغيرة هي إحدى الوسائل لتحقيق النمو الاقتصادي في العديد من المجتمعات، كما أن اتباع منهج التنمية من القاعدة يعزز من التوجه الى تحقيق المزيد من التنمية بشكل عام، من هنا كان لابد من تطلع الى دور اكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وربما أكثر شمولية، ولهذا بدأت تقارير المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة – منذ مدة ليست بالقصيرة – تدعو الى ضرورة وأهمية تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لاسيما في الدول النامية، نظرا لما تتسم به المشروعات الصغيرة من خصائص أهمها أنها: قلة العمالة، منخفضة التكاليف الرأسمالية نسبياً، للمرأة دوراً بارزاً فيها، وكونها تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل، حيث بدأت العديد من المؤسسات التمويلية الحكومية وغير التمويلية المعنية بتنمية وتطوير وتمويل هذه المشروعات بالظهور، وتتجسد أهمية المشروعات الصغيرة في قدرتها على توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة أحد ركائز الأساسية لدفع عجلة الإنتاج وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتقوم المشروعات الصغيرة بدور رئيسى في توفير فرص عمل الى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع بأسعار في متناول اليد لشريحه ضخمة من ذوى الدخل المحدود، كما أنها قادرة على التدعيم و التجديد.

وتتنوع معايير تعريف المشروعات الصغيرة بين معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، أو وفقا للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاجية او اتجاهات السوق. ويتطلب التعريف الواضح توفر عدة عوامل مثل المعلومات ودقتها، البناء الهيكلى للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية.

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل عددا كبيرا من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتساهم هذه المشروعات بنسبة من الناتج المحلى العالمى، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة من اجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية على الترتيب. إن دولة مثل الولايات المتحدة "يوجد بها أكثر من ٢٤ مليون مشروع صغير يساهم في توليد

١الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٢)، مؤشرات الاقتصاد المصري، تقرير عن معدلات أداء الاقتصاد المصري بكافة قطاعاته.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

حوالى العديد من فرص العمل لدى القطاع الخاص وأكثر من نصف الدخل القومى، كما تمثل نسبة كبيرة من كل الابداعات والابتكارات الجديدة في السوق الامريكى، وتمد ٦٧% من العاملين بفرض العمل والتدريب الأولى لهم. كما أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ساعدت في التخفيف من حدة مشكلة البطالة بالنسبة للدولة ذات الكثافة السكانية العالية كما في حالة الهند، من ذلك تبرز أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في أنها تناسب ظروف الدول النامية والمتطلعة لتحسين معدلات النمو بها وعلاج مشكلة البطالة.

كما تمثل المشروعات الصغيرة مرحلة الانتقال الواضح والتدريجى بين قصاد المنزل واقتصاد السوق، ومن ثم تعتبر عملية التوظيف الذاتي في مثل هذه المشروعات أحد الاختيارات الاساسية للمرأة الريفية في سعيها لتوليد الدخل في كثير من البلاد، ففي أمريكا اللاتينية تمتلك الاناث ما بين ثلث ونصف المشروعات الريفية الصغيرة، وفى مصر يمثل هذا القطاع نسبة من الاقتصاد غير المنظم، بينما الجانب الثانى من الاقتصاد غير المنظم في قطاع العمل العشوائى الذى يبلغ نسبة كبيرة من الاقتصاد غير المنظم، ويعكس هذا القطاع استراتيجيات البقاء للفقراء.

وتلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما في الاقتصاد القومى لكثير من الدول المتقدمة والنامية وتشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب العلمية في هذا المجال إلى أن بعض الدول الاسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين الاخرين وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة باللجوء الى المنتج الصغير والصناعات الصغيرة التي تتلاءم مع الزيادة وقلة الاستثمارات اللازمة لها، وذلك من خلال استغلال الخامات المتاحة وابتكار أساليب تكنولوجية جديدة تتلاءم مع وفرة الأيدي العاملة لإنتاج سلع ترتبط بالحياة اليومية للمواطنين كالصناعات الغذائية والكيماوية والنسيجية والمعدنية وغيرها وتلبى متطلبات الأسواق المحلية والتصدير.

وتوكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير اقتصاديا أن المشروعات الصغيرة هي أحد أهم مفردات التطوير التكنولوجي في التنمية المستدامة، وأحد المواضيع الاقتصادية الحديثة وقد حظى موضوعها باهتمام كبير في البلدان المتقدمة لاهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والنادرة.

مفهوم المشروعات الصغيرة

لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروع الصغير واختلفت النظرة العلمية والعملية بصدده وذلك لان مصطلح المشروع الصغير يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها:-

نوع المشروع، الحد الأدنى والحد الأعلى للمسالة به، صورة المشروع الواقعية (ورشه صغيرة – محل صغير- منزل) وهذه معايير تساهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة ونستطيع القول بان مفهوم المشروع الصغير يعتمد على الحرفية في قيامة، عدد العمال لا يزيد عن عشرة أفراد، الحد الأقصى لرأسمال المشروع لا يزيد عن عشر ألف جنيها، لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة، وتتميز منتجاته بالبساطة (الدالي، ٢٠١٢).

وعلى الرغم من أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً وحيوياً في اقتصاديات كثيرة من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء إلا أنه ليس هناك تعريفاً محدداً أو موحداً بل تستخدم كل دولة تعريفاً يناسب ظروفها ويزداد الأمر سوءاً في الدول النامية وخاصة مصر حيث لا يوجد بها تعريف محدد ومقنن للمشروعات الصغيرة، ولما كان اختلاف الدول في تعريفها للصناعات الصغيرة يرجع إلى اختلاف ظروف كل دولة عن الأخرى من حيث حجد النشاط الاقتصادى، معدل النمو الاقتصادى، والهيكل السياسى والاقتصادي والاجتماعى، على أساسها ومن أهمها حجم رأس المال اللازم، حجم العاملة، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة (فانوس وآخرون، ٢٠١٦).

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

المفاهيم المصرية للمشروعات الصغيرة

ففي مصر عرف القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ في مادته الأولى:

- يقصد بالمنشاة الصغيرة كل شركة أو منشاة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً (إنتاجياً او خدمياً او تجارياً) لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنية ولا يجاوز مليون جنية ولا يزيد عدد العاملين فها على خمسين عاملاً. وفى حين عرفت المادة الثانية من ذات القانون المنشأة المتناهية الصغر بأنها كل شركة أو منشاة فردية تمارس نشاطاً اقتصاديا (انتاجياً أو خدمياً أو تجارياً) ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنية (احمد، ٢٠١٨).

أما الهيئة العامة للتصنيع تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي يتميز انتاجها بالنمطية باستخدام الآلات والمعدات ذات تكنولوجية بسيطة أو مناسبة بانها تلك المنشأة التي تصل تكاليفها الاستثمارية إلى مليون جنية مصر وعدد العاملين بها من (١٠-١٠٠) عامل

وكما يعرف الصندوق الاجتماعى للتنمية المشروعات الصغيرة بأنها: مشروعات التي تتم إدارتها بواسطة أصحابها ويتراوح عدد العمال بها بين (٥٠٠) عامل، ويتراوح رأس مالها من ٥٠٠٠ جنية إلى نصف مليون جنية مصري وتعتمد وزارة الصناعة في تعريفها للمشروعات المتناهية الصغر على: استخدام معيارى عدد العمال ورأس المال واعتماداً على هذين المعيارين فان تعريف المشروعات المتناهية الصغر هو تلك المشروعات التي يعمل بها من (١:٩) عمال ولا يزيد رأسمالها عن ٥٠٠٠٠ جنية مصرى (النارزوز، ٢٠١٥).

وأيضا يعرف البنك المركزى المصرى المشروعات الصغيرة بأنها:

- المشروعات التي يكون راس المال المدفوع فيها يتراوح من (٥٠) ألف إلى (٥) ملايين جنيهاً مصريا للمنشات الصناعية، و(٣) ملايين لغير الصناعية، ويكون حجم العمالة فيها اقل من (٢٠٠) فرد (صقر، ٢٠٢٠).

المفاهيم الدولية للمشروعات الصغيرة

- البنك الدولى يعتد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بانها: التي يعمل بها حتى ٥٠ عامل وأجمالي الأصول والمبيعات حتى ٣ مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى ١٠ عمال والمبيعات الاجمالية السنوية حتى ١٠٠ ألف دولار وإجمالي الأصول حتى ١٠ الاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى ٣٠٠ عامل وأجمالي الأصول والمبيعات حتى ١٠ مليون دولار.
- كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد) المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من ٢٠ إلى ١٠٠ فرد، والمتوسطة تلك المشروعات يعمل فيها ١٠١إلى ٥٠٠ فرد، أيضاً قسم تصنيف هذه المشاريع إلى فئة الشركات الصغيرة وهي التي يعمل فيها ١٠٠ عامل فاقل، وفئة الشركات المتوسطة التي تعمل فيها من ١٠٠ عامل وأقل من ١٠٠٠عامل (الروبى، وآخرون، ٢٠١٤).
- "منظمة العمل الدولية تعرف الصناعات المتناهية الصغر أنها الصناعات التي يعمل بها أقل من ١٠عمال، وما يزيد عن ذلك يعد مشروعات صغيرة ومتوسطة

ومما سبق عرضه من المفاهيم للمشروعات الصغيرة يمكن التواصل إلى تعريف مرن للمشروعات الصغيرة:

(المشروع الذى يمارس نشاطا اقتصادياً يكون مملوكاً ملكية فردية ويستخدم موارد محلية)، إن مثل هذا التعريف المرن يدخل في نطاق كل مجالات المشروعات الصغيرة مثل الصناعية والحرفية والصناعات المنزلية سواء كان العمل يدوياً أم آلياً (برهم، ٢٠٢٠).

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

وازداد اهتمام الباحثين بالمشروعات الريادية في السنوات الأخيرة؛ حيث وضعت بين القوى الرئيسة والمنشآت الكبيرة ذات المراكز القوية في سوق مال اتجاباً الأعمال. فقد أصبحت الريادة في ألع مينياً حديثاً. يسهم في خلق الوظائف والتخفيف من البطالة. مما ينعكس على تنمية المجتمعات وتحقيق نمو اقتصادي متسارع، ولذلك تسعى كثير من المجتمعات لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على دعم مستمر من رياديي الأعمال لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة مستوى التقدم في ظل عالم التكنولوجيا المتطورة.

تمويل المشروعات الصغيرة

في نظر الغالبية، تمويل المشروعات الصغيرة هو تقديم قروض صغيرة لأسر غاية في الفقر، وذلك بهدف مساعدة الاسر على البدء في الأنشطة إنتاجية او تنمية مشاريعهم الصغرى.

يستخدم مصطلح المشروعات الصغيرة في الإشارة الى تقديم الخدمات المالية إلى الفئات الفقيرة من السكان، حيث تشمل هذه الخدمات تقديم الائتمان والتأمين والخدمات الاستثمارية، وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في أنه يستهدف الفئات الصغيرة المهمشة، التي ليس لها القدرة على الوصول الى الخدمات التقليدية

بعض المعايير التي يمكن من خلالها التعرف على المشروعات الصغيرة وتتمثل في الاتى:

– **معيار عدد أفراد المشروع:** هذا العيار هو الأكثر شيوعاً لتعريف المشروعات الصغيرة، اذ تستخدم المشروعات الصغيرة عدد محدداً من العاملين، ويتفاوت هذا العدد من دولة إلى أخرى وذلك حسب درجة التطور الاقتصادى.

– **معيار حجم رأس المال المستثمر في المشروع:** هذا المعيار هو من المعايير السهلة والجيدة لتمييز المشاريع الصغيرة باعتبارها أن المشروع الصغير لا يستخدم راس مال بكثافة.

– **معيار المبيعات السنوية للمشروعات الصغيرة:** المشروعات الصغيرة تتسم بانخفاض قيمة إنتاجية، وبالتالي قيمة مبيعاتها، ويعتبر هذا المعيار مقياساً صادقاً لمستوى نشاط المشروع،

حيث تتصف المشروعات الصغيرة بانخفاض قيمة مبيعاتها، وارتباطها بالأسواق المحلية وعدم قدرتها عل تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية، ويختلف حجم المبيعات التي تصنف المشروعات الصغيرة على أساسه من الدولة الى أخرى

إن عملية تمويل المشروعات الصغيرة تقتصر عل توفير المال والعمل على حسن توجيه القروض، وتقديم المشورة الفية لزيادة فعالية النشاط الاستثماري، وكيفية توزيع الافراد لدخولهم بين الاستهلاك والاستثمار، واختيارهم لفرصة استثمارية بين العديد من الفرص المتاحة أمامهم، الوظيفة الرئيسية للتمويل هي الحصول على موارد مالية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة ومراقبة تدفق الموارد في عمليات المؤسسة

أنواع المشروعات الصغيرة :–

يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من، حيث المجال أو الهدف أو نظام الإنتاج أو الشكل القانوني كما يلى: –

من حيث المجال (صناعى– زراعى –خدمى– تربية).

من حيث الهدف (مشروعات صغيرة لتحقيق الربح والدخل– مشروعات صغيرة لإشباع الحاجات– مشروعات صغيرة لإيجاد فرص العمل).

من حيث نظم الإنتاج(نظام الصناعة العائلية– نظام الحرف اليدوية– نظام الورش).

من حيث الشكل القانوني: (ملكية فردية – شركة فردية).

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

كما تتنوع الاشكال المختلفة للمشروعات الصغيرة في مصر مثل (المشروعات الحرفية – المشروعات المنزلية الصغيرة.– المشروعات الريفية– المشروعات الصغيرة المستقلة– المشروعات الصغيرة غير المستقلة– المشروعات الصغيرة في القطاع غير المنظم).

التطور التاريخي لتمويل المشروعات الصغيرة في مصر.

لا تُعد المشروعات الصغيرة شيئا جديدا في مصر، فقد عرفت الإقراض متناهى الصغر في الخمسينات من القرن الماضى من خلال بنك مملوك للحكومة (البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى)، وكذلك من خلال "مشروعات الاسر المنتجة" الذي بدأ عام ١٩٦٧ بمبادرة من وزارة التضامن الاجتماعى، وفى عام ١٩٩١ تأسس الصندوق الاجتماعى للتنمية وهو هيئة شبه حكومية – لتخفيف الاثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلى، وليكون بمثابة شبكة أمان، واليوم فأن الصندوق الاجتماعى للتنمية يعمل على يعتمد المساعدة في الحد من الفقر ومحاربة البطالة، وهكذا فان الصندوق الاجتماعى يعمل من خلال برنامج قطاع التمويل متناهى الصغر– كمنظمة محلية تدعم تنمية مؤسسات التمويل متناهى الصغر بالتعاون مع الكثير من الجهات الدولية المانحة، بالإضافة الى هذا الدور، يعتبر الصندوق الاجتماعى للتنمية مسئولا عن التنسيق في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر وفقاً للقانون رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤، ونظراً للوزن الذى تمثله المشروعات متناهية الصغر في الاقتصاد المصرفي، ينبغي النظر إلى التمويل متناهى الصغر والتخطيط له كوسيلة رئيسية للتنمية الاقتصادية على المستوى القومى، وهذه هي الفرضية الأساسية التي أشارت إلى الحاجة إلى الرصد عن كثب لما حدث ويحدث في قطاع التمويل متناهى الصغر، والتعلم من هذه الخبرة، وتطوير أفضل للمنتجات المالية التي تستهدف أصحاب المشروعات الصغيرة

الاستراتيجية القومية لتمويل المشروعات الصغيرة في مصر

توجد قناتان رئيسيتان للمشروعات الصغيرة في مصر

الأولى: من خلال البنوك العامة والخاصة، الخاضع لإشراف البنك المركزى المصرى

الثانية: من خلال الجمعيات الاهلية، تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعى، ولا يسمح لهذه الجمعيات بتلقى المدخرات وغيرها من الايداعات، كما يمتنع عليها تقديم أي نوع من أنواع التامين الرسمي، وفى عام ٢٠٠٤ صدر قانون جديد لتنمية المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر، ويعرف القانون دور الصندوق الاجتماعى للتنمية باعتباره المسئول عن التخطيط والتنسيق بين الركاء ذوى الصلة، وتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ومساعدتها في الحصول على التمويل والخدمات. ولا يعتبر الصندوق الاجتماعى للتنمية جهة رقابة أو تسجيل أو ترخيص بالنسبة لمؤسسات التمويل متناهى الصغر ومقرضى المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية

تجمعت الآراء على أهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصادية الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الاسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية الى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء الى المشروعات والصناعات الصغيرة

ولقد أصبحت المشروعات الصغيرة في الآونة الأخيرة محط اهتمام عالمى نظراً الى تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل وزيادة التنمية على الصعيد الفردي وعلى الصعيد الجماعي

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

كما أجمع الاقتصاديون من علماء ورجال أعمال ان المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لها القدرة على توليد فرص عمل بتكلفة أقل من قرينتها من العمل في المشروعات الكبيرة خاصة في الدول النامية والتي ينشر فيها الفقر والامية ذات الكثافة السكانية

حيث تعد المشروعات الصغيرة لبنة أساسية للمشروعات الكبيرة ومنافذ توزيع بين المستهلك وبين المشروعات الإنتاجية كم تساعد على زيادة المبيعات والتوزيع، مما يقلل تكاليف التخزين ويؤدى إلى وصول السلعة إلى المستهلك بأقل تكلفة

وتساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر على تنوع المشروعات الصناعية الصغيرة المغذية للصناعات الكبيرة كتصنيع المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية التي تعتمد على الالبان، والصناعات الخشبية كصناعية والصناعات الأثاث والتحف الخشبية، وصناعة الرسم والطباعة والجرافيك، وصناعة الملابس الجاهزة والقطنية وصناعة النسيج والعجائن

وإن امبراطورية اليابان تم تحويلها من دولة مهزومة تعانى من المشكلات اقتصادية إلى دولة عملاقة اقتصاديا، عن طريق المشروعات الصغيرة وبالتلى فان التجربة اليابانية تعطى المثل لما يمكن أن يؤدى إليه الاهتمام بالمشروعات الصغيرة التي هي الدعامة والركيزة الأساسية للبناء الاقتصادى لأى دولة فإن المشروعات الصغيرة تمثل العمود الفقرى للاقتصاد القومى وبخاصة في الدول النامية فهى مصدر لتوليد الناتج القومى حيث تسهم في بعض الدول الغربية بأكثر من ٤٠% من الناتج القومى

فمصطلح المشروعات الصغيرة واسع استخدامه، واخذ التركيز على أهمية مؤخراً، على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكيل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأه صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشات القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الاعمال والمستخدمين، ولكنه يشمل التعاونيات ومجموعات الإنتاج الاسرية أو المنزلية

وترجع أهمية المشروعات الصغيرة إلى أنها، من ناحية، تعد مكاناً اساسياً للقطاع غير الرسمي ومن ناحية أخرى، في ظل تواضع نمو القطاع الخاص الرسمي، يمكن أن تعتبر النشاط الأكبر ديناميكية في الاقتصاد والذي يكون قادراً على استيعاب أعداد متزايدة من القوى العمل، كما أن لهذه المشروعات أهمية خاصة لقدرتها على خلق طبقة من صغار المنظمين الذين تفقد وجودهم معظم المجتمعات النامية

كما تلعب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر دور بالغ الأهمية في دعم الاقتصاد المصرى، حيث تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة عندنا تعانى الدولة من شح الموارد الطبيعية ويكون الاستثمار الاساسى المتاح لديها في العنصر البشرى، وما يدل على ذلك قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية بضخ قروض التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث بلغ إجمالي المنصرف الفعلى للمستفيد النهائي بها حوالى ٢.٤ مليار جنية مولت حوالى ١١٣.٧ الف مشروع صغير ومتناهى الصغر وفرت حوالى ١٦٢.٥الف فرصة عمل، كما بلغ إجمالي المنح المنصرفة على البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب (٣٧٦.٢) مليون جنية وفرت ٦.١ مليون يومية عمل بالإضافة إلى ٤٧٥٣ فرصة عمل خلال التدريب

وايماناً من القيادات السياسية في مصر بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد القومى وتوفير فرص العمل للشباب، أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسى مبادرة في مطلع ٢٠١٦ كلف بها البنك المركزى المصرى بتوفير

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

٢٠٠ مليار جنية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة لا تتعدى ٥% وتفعيلاً للمبادرة كلف البنك المركزى بزيادة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة اتصل إلى ٢٠% من المحافظ الائتمانية خلال ٤ سنوات باجمالي ٢٠٠ مليار جنية كما طلب البنوك بتقديم استراتيجيتها لتحقيق هذا الهدف خلال ٤ سنوات

كما تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أحد المحاور الاستراتيجية والتنمية الاقتصادية، ولكن تقابل تلك المشروعات قيوداً كثيرة في الحصول على الائتمان وذلك بسبب عدم توافر المعلومات الائتمانية عن الأداء المقترضين وجدارتهم الائتمانية، ونقص المعرفة المالية والمهارات والقدرات على إدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وعدم توافر البيانات والسجلات المحاسبية كذلك، بالإضافة إلى المشاكل والعقبات التي تقابل المنشات التي تعمل بالقطاع الغير الرسمي في الحصول على التمويل الذى تحتاجه

فالمشروع الصناعى الصغير والمتوسط والمتناهى الصغر يعتبر كنواة لمشروعات صناعية عملاقة ومشروعات قومية تشرف عليها الدولة أو القوات المسلحة وذلك لحل مشكلة البطالة ولتوضيح الدور الكبير الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الدول المتقدمة

كما تسهم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل فاعل في رفع الناتج المحلى الاجمالى، والتخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل، وكذلك تسهم في تخفيف من الاوبية الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات السلوكية ومن ثم تؤدى إلى ضعف الانفاق الحكومى في هذا المجال

إن قطاع الصناعات الصغيرة يغطى أنشطة إنتاجية وخدمية مختلفة ويلبى طلب قطاع عريض من احتياجات السوق وان هناك امل كبير في المشروعات الصغيرة حتى تساهم بقدر كبير في اعداد العمالة الماهرة، وكذلك في حل مشكلة البطالة على مستوى الدولة.

وتعتبر المشروعات الصغيرة من أكبر مصادر خلق وتوفير فرص عمل حقيقية دائمة ومتنوعة وهي من اهم الاليات الفعالة في تنوع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، كذلك تتميز بالمرونة وسرعة الاستجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية وتسهم في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبى بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الانتاجى والصناعى.

تجربة المشروعات الصغيرة في مصر

لا تعد المشروعات الصغيرة شيئاً جديداً في مصر. فقد عرفت الإقراض متناهية الصغر في الخمسينات القرن الماضى من خلال بنك مملوك للحكومة (البنك الرئيسى للتنمية والتنمية والانتمان الزراعى) وكذلك من خلال " مشروع الأسر المنتجة " الذى بدأ عام ١٩٦٧ بمبادرة من وزارة التضامن الاجتماعى فى تمويل المشروعات الصغيرة. وكانت مصر فى تنمية الدول التى اولت هذا الامر عناية كبرى واخذ هذا الاهتمام يتبلور فى العديد من الجهود لتنمية المرآه ودعم مشاركتها فى النهوض بمجتمعها وجاءت المرآه الريفية فى مقدمة الفئات النسوية التى حظيت باهتمام بالغ من وزارة التضامن الاجتماعى ومن منطلق هذا تقوم وزاره التضامن الاجتماعى بتنفيذ مجموعه من البرامج والمشروعات بهدف النهوض بالمرأة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا والمرآه نصف المجتمع وتقوم بأدوار متعددة على درجه كبيره من الأهمية.

ومن هذا المنطلق يهتم المجتمع المصرى وجميع أجهزة الدولة بتنمية الموارد البشرية وخلق طاقات واعية تسهم فى تنميته وتقدمه وتعتبر المرأة أحد هذه الموارد البشرية التى تلعب دورا هاما فى عملية التنمية وبالأخص المرأة الريفية حيث يمكن القول بان مشاركتها فى عملية التنمية هدف هام يسعى الية المجتمع ويرجع الاهتمام بها وبقضاياها ومشكلاتها

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

واحتياجاتها ودورها فى المجتمع إلى ما تمثله من وزن ديمجرافى حيث تمثل نسبة (٤٨,٩%) من جملة سكان جمهورية مصر العربية.

وتقوم وزاره التضامن الاجتماعى بتنفيذ مشروع تنمية المرأة الريفية منذ عام ١٩٨٢ ويعمل هذا المشروع على توفير خدمات وبرامج متكاملة لتلبيه احتياجات المرأة الريفية فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وايضا تمكين المرأة فى ان تشارك مشاركه كامله فى أجه الحياة المختلفة ويهدف هذا المشروع فى رفع مستوي المرأة الريفية اجتماعيا وتزويدها بالمعلومات والمهارات التى تساعد في تحقيق الهدف كما يعمل هذا المشروع من خلال برامج تنموية على تنميه الوعى التى تتبناها الدولة مثل تنظيم الاسرة ومحو الأميه.

وقد أسهم القطاع المالى التجارى في مصر مساهمة ضعيفة في خدمة هذا السوق إلى أن بدأت مبادرات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية عام ١٩٨٨. فيما أسهمت في توسع القطاع بشكل كبير، أحدثت الوكالة تغيرات مهمة أيضاً ، حيث نشأت أساليب منهجية وأليات استهداف أساليب مختلفة، تشدد على نموذج " الارتقاء بالأعمال " في مواجهة نموذج " الحد من الفقر" الأسبق. وجاءت أغلبية المجموعة الجديدة المستهدفة في مجال. المشروعات الصغيرة بالواقع الريفى، أي القسم الفقير النشط اقتصاديا. بدلا من الأنشطة المنزلية الريفية.

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

فى عام ١٩٩١ تأسس الصندوق الاجتماعى للتنمية – وهو هيئة شبة حكومية – لتخفيف الاثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلى، وليكون بمثابة شبكة أمان.

فإن الصندوق الاجتماعى للتنمية يعتمد على المساعدة في الحد من الفقر ومحاربة البطالة. وهكذا فإن الصندوق الاجتماعى يعمل من خلال برنامج قطاع تمويل المشروعات الصغيرة كمنظمة مظلية تدعم خلق وتنمية مؤسسات التمويل المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الكثير من الجهات الدولية المانحة. بالإضافة إلى الدور، يعتبر الصندوق الاجتماعى للتنمية مسئولاً عن التنسيق في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر وفقاً للقانون رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤.

إن الاستراتيجية القومية للتمويل المشروعات الصغيرة في مصر تعمل في أطار قناتان رئيستان للتمويل:

الأولى: من خلال البنوك العامة والخاصة الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى

الثانية: من خلال الجمعيات الاهلية، تحت اشراف وزارة التضامن الاجتماعى. ولا يسمح لهذه الجمعيات بتلقى المدخرات وغيرها من الايداعات، كما يمتنع عليها تقديم أي نوع من أنواع التامين الرسمي.

وفى عام ٢٠٠٤ صدر قانون جديد لتنمية المشروعات الصغيرة، ويعرف القانون دور الصندوق الاجتماعى للتنمية باعتباره المسئول عن التخطيط والتنسيق بين الشركاء ذوي الصلة، وتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة متناهية الصغر، ومساعدتها في الحصول على التمويل والخدمات. ولا يعتبر الصندوق الاجتماعى للتنمية جهة رقابة أو تسجيل أو ترخيص بالنسبة لمؤسسات التمويل متناهى الصغر ومقرضى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتم إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨ وقد حل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية المنشأ عام ١٩٩١ والذي يُعد نتاج ٢٥ عاماً من الخبرات التنموية الشاملة متعددة المجالات.

ويعتبر الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال ويقوم بتنسيق وتوحيد جهود كافة الجهات المعنية والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في هذا المجال.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

ويهدف الجهاز إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها. يعمل الجهاز من خلال شبكة الفروع الإقليمية المنتشرة على مستوى المحافظات والتي تعد الذراع التنفيذي للجهاز بإجمالـي ٣٣ فرعا يضم وحدات الشباك الواحد OSS، إضافة إلى الشراكة مع حوالي ٦٠٠ جمعية أهلية معنية بتنمية المشروعات متناهية الصغر و١٨٠٠ من أفرع البنوك المنتشرة بجميع محافظات الجمهورية وعدد من شركاء التنمية المحليين.

الأهداف العامة للجهاز

١- وضع السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.

٢- التنسيق مع الجهات والمبادرات المعنية بتطوير هذه المشروعات ومتابعة أدائها.

٣- تطوير البرامج اللازمة للنهوض بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتشمل (تعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة بهذه المشروعات-ربط هذه المشروعات بسلاسل الإمداد والعمل على تكاملها-تنمية مهارات التسويق داخل البلاد وخارجها).

٤- تيسير سبل التفاوض الجماعي لتوفير المواد الأولية للمشروعات من مصادر جيدة بأنسب الأسعار.

٥- تشجيع المشروعات على تصدير منتجاتها للخارج من خلال توفير الفرص والحوافز التمويلية لمشاركتها في المعارض الخارجية.

٦- المساهمة في إجراء دراسات السوق ودراسات الجدوى وإتاحتها للمشروعات.

٧- تمويل المشروعات لبدء نشاطها أو لزيادة رأس مالها.

٨- التنسيق مع الجهات المعنية لتيسير إنهاء الإجراءات والتصاريح اللازمة لتأسيس المشروعات وتشغيلها.

٩- إنشاء قاعدة بيانات للمشروعات.

١٠- إعداد بيان بالخدمات التي يقدمها الجهاز للمشروعات وإتاحته إلى العملاء.

١١- التواصل مع كافة المبادرات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية أو الجمعيات الأهلية ذات الصلة.

١٢- اقتراح مشروعات القوانين واللوائح التي من شأنها تحقيق أهداف الجهاز فيما يخص تنميه المشروعات وريادة الأعمال.

١٣- تأسيس شركات أو صناديق بصفة منفردة أو بالمشاركة مع أشخاص القانون العام أو الخاص أو المساهمة في أي من الشركات أو الصناديق المعنية بالأنشطة ذات الصلة في حدود القوانين واللوائح النافذة.

١٤- وضع نظم للحوافز لتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.

القسم الثاني: الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

تمهيد

يتناول الفصل الحالي استعراض مرجعي للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وذلك حتى يتسنى لنا الوقوف على الدراسات التي أجريت في هذا المجال، ومن ثم يمكن لنا وضع خطة للدراسات التي سوف نقوم بها، ولقد تعددت الدراسات والبحوث العلمية في مجال المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، وأثرها على التنمية الاقتصادية، ومن خلال البحث والتنقيب في المصادر المتعددة للحصول على الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الدارسات السابقة التي ارتبطات بموضوع الدارسة الحالية نستعرض بعضا منها

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

لإيجاد التكامل المعرفي بينهما وبين الدراسات الحالية من خلال محورين أساسيين هما: المحور الأول المشروعات الصغيرة، والمحور الثاني ريادة الأعمال.

المحور الأول :- الدراسات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة

دراسة:- منال عبد المنعم فؤاد ٢٠٢٠

هدفت الدراسة إلي قياس العائد الاجتماعي لمشروع تدريب المرأة الريفية في التنمية والسكان- تحديد الصعوبات التي تواجه تحقيق العائد الاجتماعي لمشروع تدريب المرأة الريفية في التنمية والسكان- تحديد مقترحات تفعيل العائد الاجتماعي لمشروع تدريب المرأة الريفية في التنمية والسكان، واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة للمستفيدات من مشروع تدريب المرأة الريفية في التنمية والسكان بمحافظة الجيزة لعام ٢٠١٦م وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين عن مشروع تدريب المرأة الريفية في التنمية والسكان بمحافظة الجيزة، وتوصلت الدارسة إلى أن المشروع أدى الى تحسين نوعية حياة الأسر الريفية وخاصة فيما يتعلق برعاية أبنائها والانسجام الاسرى وإدارة المنزل والشعور بالرضا والتواصل مع الآخرين. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تحسين المستوى الصحي للمرأة الريفية كأحد أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع تدريب المرأة الريفية في التنمية والسكان، كما تحدده المستفيدات بلغ معدل متوسط. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى توعية المرأة الريفية بأهمية التعليم كأحد أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع تدريب المرأة الريفية في التنمية والسكان، كما تحدده المستفيدات بلغ معدل مرتفع. مستوى تحسين الظروف الاجتماعية للمرأة الريفية كأحد أبعاد العائد الاجتماعي لمشروع تدريب المرأة في التنمية والسكان معدل مرتفع.

دراسة:- رمضان أحمد عبد المطلب ٢٠١٩

هدفت الدراسة إلي التعرف على برامج المشروعات الصغيرة بالمؤسسات والمنظمات من وجهة نظر المبحوثات- التعرف على دور المشروعات الصغيرة في زيادة دخل فقيرات الريف من وجهة نظر المبحوثات- التعرف على اسهامات المشروعات الصغيرة في مواجهة الفقر من وجهة نظر المبحوثات- التعرف على الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة من وجه نظر المبحوثات، واعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعى الشامل للسيدات الارامل الريفيات المستفيدات من خدمات وبرامج ومشروعات المؤسسة الخيرية بالصوامعة شرق، وذلك لان منهج المسح الاجتماعى يعتبر من المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية، أوضحت نتائج الدراسة أن من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة بالمؤسسات أنه دائما تكون الأموال المتاحة بالمؤسسات غير كافية للمشروعات المراد تنفيذه- كيفية نشر وتنمية المشروعات الصغيرة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم سبل نشر وتنمية المشروعات الصغيرة من وجهة نظر المبحوثات هو توفير الأموال الازمة والمناسبة للقيام بهذه المشروعات، وأوصت الدراسة بوضع سياسات وتوجهات قومية لمواجهة مشكلات فقيرات الريف- التصدي لمواجهة مشكلات المناطق الريفية والفقيرة بمشاركة كافة الجهات وخاصة المرأة الفقيرة- تعزيز وتبادل الخبرات بين المؤسسات الاهلية وغيرها من أجل تمكين فقيرات الريف.

دراسة:- رميساء حسين عبد المطلب ٢٠١٦

تتحدد مشكلة الدراسة في تناولها لدور المشروعات الصغيرة في خفيض حدة الفقر، بالتطبيق على جمهورية السودان، حيث توضح الدور الحيوي للمشروعات في مواجهة الفقر، والآثار المترتبة على التمويل، ورفع مستوى دخل الفرد، وهدفت الدراسة إلي التعرف على أثر المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر، التعرف على مفاهيم الفقر والتمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان ودليل مقابلة مع المستفيدات،

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

وتوصلت الدراسة إلي أن التمويل الأصغر ساهم في تقليل حدة الفقر، وذلك بزيادة دخل الافراد، حيث بلغ ٦٠ % من المستهدفين مستوى دخلهم اعلى من ١٠٠٠ جنية، وكان انخفاض حجم التمويل والتعسر في دفع والإجراءات المطولة من أكثر المشاكل والمعوقات التي تواجه المستهدفين من التمويل الأصغر، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة حجم المشروعات الصغيرة، كما لابد من مساهمة الشرائح الضعيفة للحصول على التمويل، وضرورة العمل على إزالة المعوقات التي تواجه المستهدفين من التمويل الأصغر لتنمية مشروعاتهم، وذلك من شأنه المساهمة في نجاح مشاريعهم وزيادة دخلهم وتقيل حدة الفقر بصورة أكبر.

دراسة:- مرام المشهراوي ٢٠١٦

هدفت الدراسة لتحقيق ما يلي: التعرف الى الخصائص الاجتماعية والوظيفية للمرأة الأردنية الريادية. التعرف الى خصائص المشاريع الريادية التي تديرها المرأة الريفية الأردنية- التعرف الى العوامل الاقتصادية التي توثر في ريادة المرأة الريفية الأردنية للمشاريع- التعرف الى العوامل الحكومية التي توثر في ريادة المرأة الريفية الأردنية للمشاريع، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي بصفته الأسلوب المناسب لوصف وتحليل الخصائص كما استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية من أجل جمع البيانات اللازمة. وبلغ حجم عينة الدراسة ٥٠ مشروعا تديره نساء في منطقة رحاب وهى قرية في شمال الأردن، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن الخصائص السلوكية للرياديات الاردنيات المبجوثات تعكس الكثير من صفات الرياديين فهن يتمتعن بدرجة عالية من الثقة بالنفس وحب الإنجاز والابداع والابتكار والمبادرة والقدرة على بناء شبكة علاقات مع جهات مختلفة إضافة الى الاستقلالية والقدرة على تحمل المسؤولية، كما أشارت النتائج الى أن الرياديات الاردنيات يسعين وبدرجة متوسطة الى وضع الخطط واغتنام الفرص كما وانهن يمتلكن درجة منخفضة من روح المخاطرة كما وأدت نتائج الدراسة على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدالة بين المستوى التعليمي وخاصية المبادرة للرياديات من حملة الشهادات العليا، إضافة الى وجود تأثير عند مستوى الدالة نفسه بين سنوات الخبرة وخاصتي التخطيط وبناء شبكة العلاقات للرياديات الاردنيات، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنوعية البرامج التدريبية المقدمة للمرأة الريادية، وضرورة زيادة وعى الريادة الأردنية لأهمية التخطيط الذي يحول إلى نمو ونجاح مشروعها، كما أوصت الدراسة بأهمية اجراء دراسات وبشكل أوسع الرياديات الاردنيات في كافة القطاعات.

دراسة:- أمل أحمد حسن الدالي ٢٠١٢

تمثل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي. واحتل التأمين على هذه المشروعات مكانة كبيرة في أنشطة الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل متناهي الصغر على مستوى العالم، حيث أدرك القائمون على هذه المؤسسات مدي حاجة شريحة كبيرة من المجتمع إلى الخدمات التأمينية بجانب خدمات الائتمان والادخار وذلك لحماية أصولهم وممتلكاتهم، وقد شرعت مؤسسات التمويل متناهي الصغر في إدراج التأمين متناهي الصغر ضمن برامج خدماتها لمجتمع محدودي الدخل. وقد بدأت المملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي تشجيع إقامة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتشجيع المرأة على إقامة هذه المشروعات حتي من داخل المنزل. وانتشرت وتنوعت مؤسسات التمويل متناهي الصغر في المملكة، وأصبح من الضروري البحث عن تأمين هذه القروض وحماية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ببرامج تأمينية مناسبة حتى تستمر عجلة الإنتاج والتنمية بالمملكة.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

دراسة:- نيرمين سعد إسحق ٢٠١٢

هدفت الدراسة إلي تقييم فاعلية الدورات التدريبية لتطوير القدرات الإنتاجية في مجال الصناعات الغذائية لنساء وفتيات قري ريف والبداري بمحافظة أسيوط لخدمة المشاريع الصغيرة. الأفراد والطرق: ٣٦ امرأة وفتاة من قريتي ريفا والبداري في محافظة أسيوط، ١٨ من قرية ريفا و١٨ من قرية البداري، أعمارهم من (٢٠ – ٣٥ سنة)، وأظهرت نتائج الدراسة فعالية الدورات التدريبية لتطوير القدرات الإنتاجية في مجال الصناعات الغذائية للنساء والفتيات في قريتي ريفا والبداري في محافظة أسيوط لخدمة المشاريع صغيرة أن أظهرت تطوير المعرفة والمهارات المكتسبة للمتدربين بعد الدورات التدريبية، و**أوصت الدراسة** بضرورة دعم عمليات التدريب للنساء الريفيات، وأهمية وتعزيز القدرات الانتاجية للمرأة.

المحور الثاني: - الدراسات المرتبطة بريادة الأعمال

دراسة: - محمد المبروك ٢٠٢١

تركز الحاضنات الأعمال على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، وإقامة حاضنات الأعمال تعمل على تسهيل على زيادة عدد المشروعات الجديدة المتطورة، تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة سواء متقدمة أو نامية حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، وتحتاج إلى الكثير من الدعم والتطوير من أجل أن تنمو، وبالتالي سينعكس هذا إيجابا على الاقتصاد المحلي ومن أجل تحقيق هذا النمو لابد من إيجاد العديد من البرامج المتخصصة التي من الممكن أن تؤدي إلى نمو مثل تلك المشروعات، خصوصا المشروعات الصناعية والتقنية منها، إلا أن المؤسسات الصغيرة تشهد معدلات فشل عالية خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها وذلك نظرا لنقص المهارات الإدارية لديها وضعف مواردها المالية، ما يحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات وخدمات التدريب، لذلك جاء أهمية إنشاء حاضنات الأعمال

دراسة: – ولاء مجدي، مني أبو العطا ٢٠٢١

هدف البحث إلى دراسة تأثير بيئة الأعمال علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، من خلال دراسة إحصائية لتدفق الاستثمارات الأجنبية وقياس أثرها علي الأداء الاقتصادي للمملكة، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تحسين بيئة الاعمال وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في المملكة كما أن هناك علاقة قوية بين هذه الاستثمارات ومعدلات النمو والبطالة والانفاق على التعليم، وقد أوصى البحث بأهمية توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية للمملكة وإزالة كافة العقبات أمام تدفقه وذلك لأهميته في تعزيز الأداء الاقتصادي للمملكة بزيادة الإنتاج وتنويع مصادر الدخل ونقل الأساليب المتقدمة والتقنية وتوطينها وخلق فرص عمل واكساب العمالة الوطنية المها رات الفنية والتقنية والإدارية الحديثة.

دراسة:- خالد الجابري، عبد الباسط بخضر ٢٠١٩

هدفت الدراسة إلى تناول الثقافة المالية لرياديي الأعمال وفق معايير (ثقافة الإدخار، ثقافة العمل الحر، ثقافة صناعة الأفكار الريادية، الثقافة العائمية) ، وأثرها في التنمية الاقتصادية، من خلال دراسة معدل النمو في عدد المشاريع الصغيرة، وحجم الانفاق المالي الممنوح لهذه المشاريع من مؤسسات التمويل في محافظة حضرموت، وتكون مجتمع الدارسة من طلبة كلية العموم الادارية تخصص إدارة الأعمال بالمستوى الرابع بجامعة حضرموت، وعددهم (٩٣) طالباً وطالبة للعام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٩م، وقد تم استخدام طريقة الحصر الشامل لصغر حجم المجتمع وسيولة الوصول إلى الفئة المستهدفة، وقد توصلت الدراسة إلى تمتع رواد الأعمال من الطلبة بثقافة مالية مرتفعة لمعايير الثقافة المالية مجتمعة، وقد

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

جاءت ثقافة الادخار في المرتبة الثانية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإنشاء معيد متخصص للتثقيف المالي يهتم بتنمية الثقافة المالية لدى رواد الأعمال الجدد والقدامي بالاضافة إلى التدريب علي إدارة المشاريع التي يقدمها الصندوق مع كل قرض.

دراسة:- خالد الجابري، عبد الباسط بخضر ٢٠١٩

هدفت الدراسة إلى تناول الثقافة المالية لرياديي الأعمال وفق معايير(ثقافة الإدخار- ثقافة العمل الحر- ثقافة صناعة الأفكار الريادية- الثقافة العائلية)، وأثرها في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة معدل النمو في عدد المشاريع الصغيرة، وحجم الإنفاق المالي الممنوح لهذه المشاريع من مؤسسات التمويل في محافظة حضرموت، وتكون مجتمع الدارسة من طلبة كلية العلوم الادارية تخصص إدارة الأعمال بالمستوى الرابع بجامعة حضرموت، وعددهم (٩٣) طالباً وطالبة للعام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٩م، وقد تم استخدام طريقة الحصر الشامل نظرا لصغر حجم المجتمع وسهولة الوصول إلى الفئة المستهدفة. حيث تم توزيع الاستبانة على جميع الأفراد في اختيار عينة الدارسة. العينة الموجودين في الكلية، وتم استرجاع عدد (٩٣) استبانة. أي ما نسبته (١٠٠%)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العلمية: تمتع رواد الأعمال من طلبة قسم إدارة الأعمال في كلية العلوم الإدارية بجامعة حضرموت بثقافة مالية مرتفعة لمعايير الثقافة المالية مجتمعة، وقد جاءت الثقافة العائمية بالمرتبة الأولى، ثقافة الإدخار في المرتبة الثانية، ثقافة صناعة الأفكار الريادية في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة ثقافة العمل الحر، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإنشاء معهد متخصص للتثقيف المالي يهتم بتنمية الثقافة المالية لدى رواد الأعمال الجدد والمقبلين على فتح أعمال تجارية جديدة، وتعريفهم بفرص التمويل المقدمة من صندوق الشباب، بالاضافة إلى التدريب في إدارة المشاريع التي يقدمها الصندوق مع كل قرض.

دراسة: - S. N ، Jawad ، و.H. W ، Hattab ٢٠١٧

تتحدد مشكلة الدراسة في تناول أثر أبعاد البيئة التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، على المشاريع الريادية، وهدفت الدراسة الى قياس أثر أبعاد البيئة التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية على نمو وتطور المشاريع الريادية النسوية في الاردن، حيث بحثت الدراسة في العلاقة بين عوامل البيئة الخارجية وتطور ونمو المشاريع وتطور أنشطتها وزيادة حجم المشروع، وتعتبر الريادة النسوية واحدة من أسرع القطاعات نمواً وأكثرها شيوعاً بين المشاريع الصغيرة في العالم، واستخدمت الباحثة الاستبيان، وعينة مكونة من (٧٠٠) امرأة ريادية، وأشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة مباشرة وموجبة بين المتغيرات التابعة والتغيرات المستقلة، علاوة على ذلك أشارت الاختبارات الى وجود أثر هام لعوامل البيئة التكنولوجية على تطور انشطة المشروع، وزيادة رأس المال وعدد العاملين، وأوصت الدراسة بصياغة استراتيجية ترعى تطور ونمو المشاريع الريادية النسوية.

دراسة:- Joachim, 2017

أشارت هذه الدراسة الي أثر المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم علي تقارير الشركة الخاصة (private Firms) من خلال دراسة إحصائية علي مجموعه من كبار المحاسبين في ٢٤ دوله وذلك لفهم دور المعيار الدولي للتقارير المالية أصحاب المصالح. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يؤثر بشكل كبير علي التقارير المالية لتلك المنشآت وبشكل رئيسي علي الشفافية لأنه يعد للإصلاح التنظيمي وان هناك دول كثيره تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل اختياري باستثناء جنوب افريقيا التي تطبق المعيار علي نطاق واسع نسبيا مقارنه بالدول الأخرى.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

دراسة:- Vargas-Hernández, José ٢٠١٦

هدفت الدراسة إلي تحليل حالة مرحلة المشروع المشترك لتحديد النجاحات والإخفاقات التي حققتها ريادة الأعمال النسائية تهدف إلى تحسين جودة الحياة. واعتمد التحليل على نظرية الموارد والمهارات الخاصة بريادة الأعمال، والعمل، ويقصد به الإجابة على السؤال، ما هي النجاحات والإخفاقات التي ارتكبت من قبل رواد الأعمال لإدارة خطة العمل التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة في هذا حالة خاصة؟ وخلصت الدراسة إلي أن معرفة رواد الأعمال، في هذه الحالة لم تكن كافية لتوجيه الأعمال نحو النجاح، وأن الافتقار إلى المعرفة المنظمة والدعم العلمي الكافي لهذا المشروع موجهة بقوة نحو عدم الدوام في السوق.

دراسة:- تركي الشمري، رمضان الشراح ٢٠١٤

تناولت الورقة موضوعات ذات الصلة بدور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الأعمال، وتمثلت هذه الموضوعات في (مفهوم ريادة الأعمال- صفات رائد الأعمال- دور ريادة الأعمال في دعم التنمية بالمجتمع- مميزات ريادة الأعمال- تجارب دولية وإقليمية في مجال ريادة الأعمال (التجربة الأمريكية- التجربة الصينية)- دور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الأعمال- نحو نموذج أمثل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقدمت الورقة عددا من التوصيات لكي تنجح الدول النامية في سياساتها التنموية من خلال الاعتماد على الحاضنات التكنولوجية، يجب عليها أن تقوم برفع مستوى النشاطات التكنولوجية لتخفيف عجلة الاستيراد المباشر للتكنولوجيا، وذلك من خلال تطوير العلاقة بين الهيئات التكنولوجية وربطها بفاعلية مع المؤسسات الوطنية، وضع أولويات محددة للقطاعات الصناعية المطلوب تطويرها، وربطها بأولويات أنشطة البحث ونقل التكنولوجيا وذلك عبر الحاضنات التكنولوجية.

دراسة:- 2013 Broo kings

تناولت الدراسة كيفية قياس الخدمات المالية للأشخاص البالغين في ١٤٨ بلدا في جميع أنحاء، من حيث الاقتراض وتسديد المدفوعات والمدخرات والدفع والائتمان وإدارة المخاطر وذلك علي المستوي الفردي للتمويل الرسمي وغير الرسمي. وتوصلت إلى أن البيانات تشير الي ان ٤٠% من البائعين في جميع أنحاء العالم يجب إدارة شؤونهم المالية اليومية والتخطيط للمستقبل وتشكيل إدارة مصرفيه من خلال سياسات الاندماج المالي حسب مستوي التنمية الاقتصادية داخل البلدان والوصول إلى المدخرات الرسمية وآليات الائتمان التي يمكن أن تسهل الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية.

دراسة:- اسمهان عبد الله هاشم ٢٠١٠

هدفت الدراسة إلي دراسة تجربة التعاونيات النسوية القائمة بالبلاد وعلاقة ذلك بالتمويل- دراسة المشكلات واقتراح الحلول فيما يتعلق بالتمويل وغيره من المشكلات- مساعدة المستهدفين على إنجاح مشروعاتهم الاستثمارية، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي على البيانات والمعلومات من حيث الاطارين "النظري والتحليلي"، وتوصلت الدراسة الى أن التمويل الأصغر ساهم في تقليل حدة الفقر، وذلك بزيادة دخل الافراد، حيث بلغ ٦٠ % من المستهدفين مستوى دخلهم أعلى من ١٠٠٠ جنية، وكان انخفاض حجم التمويل والتعسر في دفع والإجراءات المطولة من أكثر المشاكل والمعوقات التي تواجه المستهدفين من التمويل الأصغر، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة حجم المشروعات الصغيرة، وضرورة العمل على إزالة المعوقات التي تواجه المستهدفين من التمويل الأصغر لتنمية مشروعاتهم، وذلك من شأنه المساهمة في نجاح مشاريعهم وزيادة دخلهم وتقيل حدة الفقر بصورة أكبر.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية

يستهدف البحث العلمي التطبيقي تسخير المكتشفات والمبتكرات العلمية الحديثة، والتي يتمخض عنها البحث العلمي المتطور في مضاعفة الإنتاج وتحسين أدواته باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي بالتالي إلى التقدم العلمي المنشود، وغالبا ما ترتبط البحوث التطبيقية بالمجالات المهنية، كما أنها تهتم بتطبيق وتطوير نتائج البحوث الأساسية والوصفية(العملية) والتجريبية في هذه المجالات، وتستخدم المعرفة العلمية التي أوجدتها تلك البحوث، ولكن ليس للمعرفة في حد ذاتها، وإنما توجه نحو التطبيقات العلمية لتلك المعرفة، وعليه نجد أن البحث التطبيقي يبحث في مسائل عملية ويحاول المساعدة في إيجاد حلول لمشكلات عملية محددة في الحياة، فهي تدرس مزايا وقيمة عمل ما في موقع معين أو بواقع محدد. كما أن الدافع لإجرائه يتجسد بمشكلة تتطلب حلا أو اتخاذ إجراء معين إزاءها، فضلا عن المعلومات التي يمدنا بها هذا البحث والتي يمكن استخدمها مباشرة لتطوير العمل وتحسينه، وهذا النوع من البحوث لا يحقق فوائده المرجوة، إلا إذا استند إلى البحث العلمي في مجالات البحوث الأخرى والتلاحم والترابط فيما بينها، فالبحوث التطبيقية تختبر النظريات العلمية في مجال تطبيقي، وتبحث في العلاقات العلمية المشتركة في مجال معين، وتهتم بتقديم مقترحات لتغير أو تعديل الممارسات في موقع معين، وذلك من خلال الفائدة العملية المباشرة من النتائج التي يتم التوصل إليها، كما أنها تهتم بالاحتياجات المباشرة لأفراد مجتمع البحث، كما أن القائمين بهذه البحوث يستخدمون مناهج البحث بنوعيها التجريبية وغير التجريبية (الوصفية) فضلا عن استخدامهم لأدوات القياس ذاتها، والتحليل الإحصائي ذاته لاختبار صحة الفروض التي يضعونها، وبذلك يختلف البحث التطبيقي عن البحوث الأساسية في الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وفي الوسائل التي يستخدمها في تحقيق تلك الأهداف، وفي نوعية المشكلات التي يتناولها بالبحث مع مدى الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها، في الأخير نستنتج أن البحث العلمي هو وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر، والاتجاهات، والمشاكل، ويستهدف الوصول إلى المعرفة الدقيقة والبحث عن أسبابها ومعطياتها، وبالرغم من الاختلاف الموجود بين البحث العلمي النظري والبحث العلمي التطبيقي إلا أن هناك علاقة تكاملية ومتبادلة بينهما، بحيث ترتبط البرامج البحثية التطبيقية بالبرامج البحثية النظرية بعضها ببعض من حيث نهاياتها وبداياتها، وبالتالي فإن هناك علاقات تكاملية ومتبادلة بين النوعين من البحوث، فنتائج البحوث التطبيقية تعتبر ضرورية لاستقراء فرضية بحثية منها مثلا لتكون بداية لمشاريع بحثية نظرية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون نتائج البحوث التطبيقية ذات فائدة كبيرة لاستنتاج فرضيات بحثية منها تعتمد كبدايات نظرية أو تطبيقية لاحقة وهكذا.

أولا:- الصدق والثبات لقائمة الاستبيان

يوضح مدى امكانية الاعتمادية على نتائج قائمة الاستبيان، وقام الباحث بتحديد درجة الثبات والمصداقية للدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاداة والاتساق الداخلي للتحقق من الصدق ويتضح ذلك من الجدول رقم (٤١)، حيث كانت قيمة معامل والصدق أكبر من ٠.٧ وهى درجة مرتفعة ومن خلال هذه النتائج اتضح أن القائمة تتسم بالصدق والثبات، وبالتالي فإنها تعتبر صالحة لجمع البيانات بما يحقق دقة البيانات الأولية المطلوبة، والجدول التالي يوضح ذلك.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

جدول رقم (٤) معامل الثبات والصدق باستخدام معامل ألفا كرونباخ

البيان	معامل الثبات	معامل الصدق
التسهيلات الائتمانية ودعم المشروعات الصغيرة.	٠.٨٠٧	٠.٨٩٨
ثقافة الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة.	٠.٧٥٧	٠.٨٧٠
وضع الخطط الترويجية والتسويقية ودعم المشروعات الصغيرة.	٠.٧٦١	٠.٨٧٢
ثقافة الادخار والتوسع في المشروعات الصغيرة.	٠.٧٥٩	٠.٨٧٠
معوقات البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة لرواد الأعمال.	٠.٧٥٤	٠.٨٦٨
الإجمالي	**٠.٧٨٥**	**٠.٨٨٦**

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

جدول رقم (٥) معامل الثبات والصدق باستخدام التجزئة النصفية

البيان	معامل الثبات	معامل الصدق
التسهيلات الائتمانية ودعم المشروعات الصغيرة.	٠.٧٦٤	٠.٨٧٤
ثقافة الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة.	٠.٧٠١	٠.٨٣٧
وضع الخطط الترويجية والتسويقية ودعم المشروعات الصغيرة.	٠.٧٤٩	٠.٨٦٥
ثقافة الادخار والتوسع في المشروعات الصغيرة.	٠.٧٧٠	٠.٨٧١
معوقات البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة لرواد الأعمال.	٠.٦٩٨	٠.٨٣٤
الإجمالي	**٠.٧٠١**	**٧٣٧.**

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

جدول (٦) توزيع عينة الدراسة طبقاً للنوع

	ك	%
ذكر	٨٠	٥٦.٣
أنثى	٦٣	٤٣.٧
الاجمالي	١٤٣	١٠٠

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

تشير بيانات الجدول السابق أن عينة الدراسة توزعت بنسبة ٥٦.٣% للذكور ونسبة ٤٣.٧%

جدول (٧) توزيع عينة الدراسة طبقاً للمرحلة العمرية

	ك	%
من ٣٠- إلى أقل من ٤٠ سنة	٧٩	٥٥.٤
من ٤٠- الى أقل من ٥٠ سنة	٥٣	٣٧.١
من ٥٠ سنة فأكثر	١١	٧.٥
الاجمالي	١٤٣	١٠٠

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

تشير بيانات الجدول السابق أن عينة الدراسة توزعت بنسبة ٥٥.٤% لفئة (من ٣٠-٤٠سنة)، ونسبة ٣٧.١% لفئة (من ٤٠-٥٠ سنة) ونسبة ٧.٤% لفئة (من٥٠ سنة فأكثر).

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

جدول (٨) توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل

	ك	%
مؤهل متوسط	٦٠	٤٢.٩
مؤهل جامعي	٦٣	٤٣.٢
دراسات عليا	٢٠	١٤.٣
الاجمالي	١٤٣	١٠٠

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

تشير بيانات الجدول السابق أن عينة الدراسة توزعت بنسبة ٤٢.٥ للمؤهل المتوسط، ونسبة ٤٣.٢ للمؤهل الجامعي، ونسبة ١٤.٣ للدراسات العليا.

ثانيا:- الاجابة على تساؤلات الدراسة

ما العلاقة بين التسهيلات الائتمانية ودعم المشروعات الصغيرة؟.

جدول (٩) العلاقة بين التسهيلات الائتمانية ودعم المشروعات الصغيرة

الأبعاد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	معامل الاتفاق	الاتجاه
زيادة محافظ الاقراض التي تشجع تمويل المشروعات الصغيرة	٤.٢٥	٠.٤٨	١١.٣	٨٨.٧	موافق بشدة
أن تعمل الحكومة علي تشجيع تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة	٤.٢٤	٠.٦٩	١٦.٣	٨٣.٧	موافق بشدة
إطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة	٤.٢٤	٠.٦٢	١٤.٦	٨٥.٤	موافق بشدة
تطوير طرق الشراء والبيع وأنماط التعاقد لمسايرة التطورات الاقتصادية	٤.٢١	٠.٦٨	١٦.٢	٨٣.٨	موافق بشدة
اقرار المزيد من التشريعات لصالح التمويلات المستندية	٤.١٩	٠.٤٩	١١.٧	٨٨.٣	موافق
يعمل رفع حجم الائتمان علي تحفيز المشروعات الصغيرة	٣.٩٧	٠.٦٧	١٦.٩	٨٣.١	موافق
زيادة مدد التسهيلات وإعادة هيكلة الأقساط المستحقة وكذا منحهم فترات السماح المناسبة.	٣.٩٥	٠.٧٣	١٨.٤	٨١.٥	موافق
هيكلة التسهيلات الائتمانية للعملاء المتعثرين وفقا لتدفقاتهم النقدية وقدراتهم على السداد.	٣.٩٢	٠.٦٧	١٧.١	٨٢.٩	موافق
تنويع التمويلات الموجهة كتمويلات مالية أو معدات أو شراء بنية وانشاءات	٣.٩١	٠.٧٩	٢٠.٢	٧٩.٨	موافق
تنويع كيانات التعامل مع مخاطر القروض التي يتم منحها للمشروعات الصغيرة	٢.٧٧	٠.٧١	٢٥.٦	٧٤.٤	محايد
مساواة المشروعات الناشئة مع المشروعات الأخري في كافة الاجراءات الائتمانية	٢.٥٣	٠.٧٠	٢٧.٧	٧٢.٣	غير موافق
قيمة كا^{٢}	**٢٤٤٤.٩**				
مستوى الدلالة	**٠.٠٠**				

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

يتضح من بيانات الجدول السابق إلى وجود اختلاف معنوي في الاهمية النسبية لآراء مفردات العينة حول **العلاقة بين التسهيلات الائتمانية ودعم المشروعات الصغيرة** عند مستوى دلالة اقل من ٠.٠١، فنجد أن أغلبية عينة الدراسة بمتوسط يتراوح بين (٢.٥٣ و٤.٢٥) والتي تقع في مدى الموافقة والموافقة التامة مع نسبة اختلاف تتراوح بين (١١.٣%،٢٧.٧%)

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

والتي تقابل نسبة اتفاق تتراوح بين (٨٨.٧% و٧٢.٧%) ترى أن التسهيلات الائتمانية ودعم المشروعات الصغيرة تتمثل في من حيث درجة أهميتها:-

- زيادة محافظ الاقراض التي تشجع تمويل المشروعات الصغيرة
- أن تعمل الحكومة علي تشجيع تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة
- إطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة
- تطوير طرق الشراء والبيع وأنماط التعاقد لمسايرة التطورات الاقتصادية
- اقرار المزيد من التشريعات لصالح التمويلات المستندية
- يعمل رفع حجم الائتمان علي تحفيز المشروعات الصغيرة
- زيادة مدد التسهيلات وإعادة هيكلة الأقساط المستحقة وكذا منحهم فترات السماح المناسبة.
- هيكلة التسهيلات الائتمانية للعملاء المتعثرين وفقا لتدفقاتهم النقدية وقدراتهم على السداد.
- تنويع التمويلات الموجهة كتمويلات مالية أو معدات أو شراء بنية وانشاءات
- تنويع كيانات التعامل مع مخاطر القروض التي يتم منحها للمشروعات الصغيرة
- مساواة المشروعات الناشئة مع المشروعات الأخري في كافة الاجراءات الائتمانية

ما العلاقة بين ثقافة الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة؟.

جدول (١٠) العلاقة بين ثقافة الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة

الأبعاد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	معامل الاتفاق	الاتجاه
توافر فروع البنوك وماكينات الصراف الالي في جميع المناطق الجغرافية الحضرية والريفية يسهل عمليات الوصول المالي.	٤.٢١	٠.٥٥	١٣.١	٨٦.٩	موافق بشدة
تقديم خدمات مالية تغطي كافة احتياجات الفعلية للمشروعات الصغيرة في مختلف البنوك	٣.٩٣	٠.٤٦	١١.٧	٨٨.٣	موافق
توافر المعلومات المالية يشجع نمو المشروعات الصغيرة	٣.٩٠	٠.٥٧	١٤.٦	٨٥.٤	موافق
تيسير الخمات المالية واتاحتها اليكترونيا يدعم اصحاب المشروعات الصغيرة	٣.٩٠	٠.٥٢	١٣.٣	٨٦.٧	موافق
تنوع وسائل الاقراض وخفض فوائدها حافز قوي للمشروعات الصغيرة	٣.٨٦	٠.٧٢	١٨.٧	٨١.٣	موافق
التثقيف المالي يؤدي إلى قرارات مالية مستنيرة وممارسات مالية صحيحة	٣.٨٥	٠.٦٣	١٦.٤	٨٣.٦	موافق
يضمن الشمول المالي معرفة دقيقة بكافة أسعار ورسوم الخدمات المالية التي تحتاجها المشروعات الصغيرة	٣.٨٠	٠.٦٤	١٦.٨	٨٣.٢	موافق
يعمل التخطيط المالي الذاتي وللمشروع علي تحديد أوجه الانفاق والاحتياجات المالية مستقبلا	٣.٧٨	٠.٤٧	١٢.٤	٨٧.٦	موافق
تسهل عمليات الدفع والسداد والتحويلات الالكترونيا مما يعد توفيرا للجهد والوقت للمشروعات	٣.٦٧	٠.٥٨	١٦.٩	٨٤.٩	موافق
يسهل الشمول المالي معرفة كافة المعلومات المرتبطة بالتمويل والمبادرات المالية الجديدة	٢.٨٧	٠.٦٣	٢٢.٠	٧٨.٠	محايد
قيمة كا٢	**٣٢٣٠.٢**				
مستوى الدلالة	**٠.٠٠٠**				

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

يتضح من بيانات الجدول السابق إلى وجود اختلاف معنوي في الاهمية النسبية لآراء مفردات العينة حول **العلاقة بين ثقافة الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة** عند مستوى دلالة اقل من ٠.٠١، فنجد أن أغلبية عينة

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

الدراسة بمتوسط يتراوح بين (٢.٨٧،٤.٢١) والتي تقع في مدى الموافقة والموافقة التامة مع نسبة اختلاف تتراوح بين (١١.٧%،١٨.٧%) والتي تقابل نسبة اتفاق تتراوح بين (٨٨.٣%، ٧٨.٠%) ترى أن ثقافة الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة تتمثل في من حيث درجة أهميتها:-

- توافر فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي في جميع المناطق الجغرافية الحضرية والريفية
- يسهل عمليات الوصول المالي.
- تقديم خدمات مالية تغطي كافة احتياجات الفعلية للمشروعات الصغيرة في مختلف البنوك
- توافر المعلومات المالية يشجع نمو المشروعات الصغيرة
- تيسير الخمات المالية واتاحتها اليكترونيا يدعم أصحاب المشروعات الصغيرة
- تنوع وسائل الاقراض وخفض فوائدها حافز قوي للمشروعات الصغيرة
- التثقيف المالي يؤدي إلى قرارات مالية مستنيرة وممارسات مالية صحيحة
- يضمن الشمول المالي معرفة دقيقة بكافة أسعار ورسوم الخدمات المالية التي تحتاجها المشروعات الصغيرة
- يعمل التخطيط المالي الذاتي وللمشروع علي تحديد أوجه الانفاق والاحتياجات المالية مستقبلا
- تسهل عمليات الدفع والسداد والتحويلات الالكترونيا مما يعد توفيرا للجهد والوقت للمشروعات
- يسهل الشمول المالي معرفة كافة المعلومات المرتبطة بالتمويل والمبادرات المالية الجديدة

ما العلاقة بين وضع الخطط الترويجية والتسويقية ودعم المشروعات الصغيرة؟.

جدول (١١) العلاقة بين وضع الخطط الترويجية والتسويقية ودعم المشروعات الصغيرة

الأبعاد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	معامل الاتفاق	الاتجاه
توضح الخطط الترويجية والتسويقية أهداف المشروعات الصغيرة	٤.٣٠	٠.٥١	١١.٨	٨٨.١	موافق بشدة
تساعد الخطط علي اتخاذ القرارات المناسبة بشأن اجراءات العمل بالمشروعات	٤.٣٠	٠.٥٥	١٢.٨	٨٧.٢	موافق بشدة
تسهيل عمليات التواصل الفعال بين عناصر ومكونات المشروعات الصغيرة.	٣.٩٩	٠.٣٩	٩.٨	٩٠.٢	موافق
تساعد أصحاب المشروعات في فهم السوق واحتياجاته	٣.٩٣	٠.٢٥	٦.٤	٩٣.٦	موافق
تدعم الخطط التسويقية طبيعة المنافسات الناجة لأصحاب المشروعات الصغيرة	٣.٧٩	١.٠٧	٢٨.٢	٧١.٨	موافق
تساعد في تطوير أدوات وآليات التسويق بصورة مستمرة لدعم تنافسية المنتجات	٣.٥٩	٠.٥٤	١٥.٠	٨٥.٠	موافق
تساعد في تعزيز المبيعات والترويج للمنتج بصورة مستمرة	٣.٥٧	٠.٦٦	١٨.٥	٨١.٥	موافق
تحفيز الجهات الممولة والداعم علي الشراكة مع المشروع	٣.٥٤	٠.٥٨	١٦.٤	٨٣.٦	موافق
تعتبر جزء مهم من خطة نجاح المشروع والترويج له	٣.٤٢	٠.٧٢	٢١.١	٧٨.٩	موافق
تدعم خطط النمو والتوسع للمشروعات	٣.٤٢	٠.٥٨	١٧.٠	٨٣.٠	موافق
تساهم في تعزيز الشراكة مع المشروعات المنافسة	٣.٣٧	٠.٥٧	١٦.٩	٨٣.١	محايد
قيمة كا٢	**١٨٧٦.٦٦**				
مستوى الدلالة	**٠.٠٠٠**				

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

يتضح من بيانات الجدول السابق إلى وجود اختلاف معنوي في الاهمية النسبية لآراء مفردات العينة حول **العلاقة بين وضع الخطط الترويجية والتسويقية ودعم المشروعات الصغيرة** عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠١، فنجد أن

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

أغلبية عينة الدراسة بمتوسط يتراوح بين (٣.٣٧، ٤.٣٠) والتي تقع في مدى الموافقة والموافقة التامة مع نسبة اختلاف تتراوح بين (٦.٤% ، ٢٨.٢%) والتي تقابل نسبة اتفاق تتراوح بين (٩٣.٦% و٧١.٨%) ترى أن العلاقة بين وضع الخطط الترويجية والتسويقية ودعم المشروعات الصغيرة تتمثل في من حيث درجة أهميتها:-

- توضح الخطط الترويجية والتسويقية أهداف المشروعات الصغيرة
- تساعد الخطط علي اتخاذ القرارات المناسبة بشأن اجراءات العمل بالمشروعات
- تسهيل عمليات التواصل الفعال بين عناصر ومكونات المشروعات الصغيرة.
- تساعد أصحاب المشروعات في فهم السوق واحتياجاته
- تدعم الخطط التسويقية طبيعة المنافسات الناجة لأصحاب المشروعات الصغيرة
- تساعد في تطوير أدوات وآليات التسويق بصورة مستمرة لدعم تنافسية المنتجات
- تساعد في تعزيز المبيعات والترويج للمنتج بصورة مستمرة
- تحفيز الجهات الممولة والداعم علي الشراكة مع المشروع
- تعتبر جزء مهم من خطة نجاح المشروع والترويج له
- تدعم خطط النمو والتوسع للمشروعات
- تساهم في تعزيز الشراكة مع المشروعات المنافسة

ما العلاقة بين ثقافة الادخار والتوسع في المشروعات الصغيرة.

جدول (١٢) العلاقة بين ثقافة الادخار والتوسع في المشروعات الصغيرة.

الأبعاد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	معامل الاتفاق	الاتجاه
يعمل الادخار علي مواجهة الأزمات المالية للمشروعات	٤.٢١	٠.٥٥	١٣.١	٨٦.٩	موافق بشدة
يؤدي الادخار إلى تحقيق المزيد من النمو في المشروعات وتطويرها	٣.٩٣	٠.٤٦	١١.٧	٨٨.٣	موافق
يساعد في التخطيط لادخال منتجات جديدة	٣.٩٠	٠.٥٧	١٤.٦	٨٥.٤	موافق
يعمل الادخار علي تنويع الأسواق المستقبلية للمشروعات	٣.٩٠	٠.٥٢	١٣.٣	٨٦.٧	موافق
يساهم الادخار في التعامل مع المخاطر المحتملة التي تواجه المشروعات	٣.٨٦	٠.٧٢	١٨.٧	٨١.٣	موافق
يعمل الادخار علي تطوير قطاعات انتاجية جديدة	٣.٨٥	٠.٦٣	١٦.٤	٨٣.٦	موافق
يساهم الادخار في تغطية الأعباء التي تحتاجها الاجراءات المالية الآجلة	٣.٨٠	٠.٦٤	١٦.٨	٨٣.٢	موافق
يساهم الادخار في تعزيز الشراكات المستقبلية للمشروعات	٣.٧٨	٠.٤٧	١٢.٤	٨٧.٦	موافق
يساهم الادخار في التوسع نحو افاق تسويقية جديدة	٣.٦٩	٠.٦٣	١٧.١	٨٢.٩	موافق
يعمل الاخار علي استدامة عمليات الصيانة لمعدات وانشاءات المشروعات	٢.٨٧	٠.٦٣	٢٢.٠	٧٨.٠	محايد
قيمة كا^2	**٣٢٣٠.٢**				
مستوى الدلالة	**٠.٠٠٠**				

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

يتضح من بيانات الجدول السابق إلى وجود اختلاف معنوي في الاهمية النسبية لآراء مفردات العينة حول **العلاقة بين ثقافة الادخار والتوسع في المشروعات الصغيرة** عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠١، فنجد أن أغلبية عينة الدراسة بمتوسط يتراوح بين (٢.٧٨،٤.٢١) والتي تقع في مدى الموافقة والموافقة التامة مع نسبة اختلاف تتراوح بين (١١.٧%،٢٢.٠%)

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

والتي تقابل نسبة اتفاق تتراوح بين (٨٨.٣%،٧٨.٠%) ترى أن العلاقة بين العلاقة بين ثقافة الادخار والتوسع في المشروعات الصغيرة تتمثل في من حيث درجة أهميتها:-

- يعمل الادخار علي مواجهة الأزمات المالية للمشروعات
- يؤدي الادخار إلى تحقيق المزيد من النمو في المشروعات وتطويرها
- يساعد في التخطيط لادخال منتجات جديدة
- يعمل الادخار علي تنويع الأسواق المستقبلية للمشروعات
- يساهم الادخار في التعامل مع المخاطر المحتملة التي تواجه المشروعات
- يعمل الادخار علي تطوير قطاعات انتاجية جديدة
- يساهم الادخار في تغطية الأعباء التي تحتاجها الاجراءات المالية الآجلة
- يساهم الادخار في تعزيز الشراكات المستقبلية للمشروعات
- يساهم الادخار في التوسع نحو آفاق تسويقية جديدة
- يعمل الاخار علي استدامة عمليات الصيانة لمعدات وانشاءات المشروعات

ما معوقات البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة لرواد الأعمال.

جدول (١٣) معوقات البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة لرواد الأعمال.

الأبعاد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	معامل الاتفاق	الاتجاه
إهمال دور ثقافة الريادة والابداع والتي تدفع الشباب نحو العمل الحر	٤.٢٦	٠.٥٩	١٣.٩	٨٦.٢	موافق بشدة
طول فترة الحصول على تراخيص معينة وتعدد الجهات التي تتعامل معها	٤.٢٥	٠.٤٨	١١.٣	٨٨.٧	موافق بشدة
ضعف القدرات الإدارية والفنية والتنظيمية لتلك المشروعات بالمقارنة بالشركات الكبرى.	٤.٢٤	٠.٦٩	١٦.٣	٨٣.٧	موافق بشدة
التسويق والمنافسة الشرسة مع المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الكبيرة	٤.٢٤	٠.٦٢	١٤.٦	٨٥.٤	موافق بشدة
عدم توفر البيانات والاحصائيات السوقية التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة	٣.٩٧	٠.٦٧	١٦.٩	٨٣.١	موافق
ضعف الأسس والأطر القانونية التي من شأنها مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.	٣.٩٣	٠.٦٨	١٧.٣	٨٢.٧	موافق
ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة	٣.٩٢	٠.٦٧	١٧.١	٨٢.٩	موافق
نقص العمالة الفنية المدرّبة التي من غير الممكن للمشروعات الصغيرة أن تتفاداها بشكل سهل	٣.٩١	٠.٧٩	٢٠.٢	٧٩.٨	موافق
ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وقصر فترة السداد إلى جانب محدودية التمويل التي تتعلق بالحجم والشروط والأولويات	٣.٩٢	٠.٦٧	١٧.١	٨٢.٩	موافق
التضخم من حيث اثره في ارتفاع اسعار المواد الاولية وتكلفة العمل	٣.٩٥	٠.٧٣	١٨.٤	٨١.٥	موافق
قيمة كا٢	**٢٤٤٤.٩**				
مستوى الدلالة	**٠.٠٠**				

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

يتضح من بيانات الجدول السابق إلى وجود اختلاف معنوي في الاهمية النسبية لآراء مفردات العينة حول **معوقات البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة لرواد الأعمال**.عند مستوى دلالة اقل من ٠.٠١، فنجد أن أغلبية عينة الدراسة

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

بمتوسط يتراوح بين (٣.٩١ و٤.٢٦) والتي تقع في مدى الموافقة والموافقة التامة مع نسبة اختلاف تتراوح بين (١١.٣%، ٢٠.٢%) والتي تقابل نسبة اتفاق تتراوح بين (٨٨.٧%،٧٩.٨%) ترى أن معوقات البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة لرواد الأعمال. تتمثل في من حيث درجة أهميتها:-

- إهمال دور ثقافة الريادة والابداع والتي تدفع الشباب نحو العمل الحر
- طول فترة الحصول على تراخيص معينة وتعدد الجهات التي تتعامل معها
- ضعف القدرات الإدارية والفنية والتنظيمية لتلك المشروعات بالمقارنة بالشركات الكبرى.
- التسويق والمنافسة الشرسة مع المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الكبيرة
- عدم توفر البيانات والاحصائيات السوقية التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة في عمل تخطيط دقيق لأعمالها.
- ضعف الأسس والأطر القانونية التي من شأنها مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة
- نقص العمالة الفنية المدرّبة التي من غير الممكن للمشروعات الصغيرة أن تتفاداها بشكل سهل
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وقصر فترة السداد إلى جانب محدودية التمويل التي تتعلق بالحجم والشروط والأولويات
- التضخم من حيث أثره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل

ما المقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة؟.

جدول (١٤) المقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة

الأبعاد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	معامل الاتفاق	الاتجاه
وضع معايير محددة قابلة للتنفيذ عند التخطيط لبدء المشروعات الصغيرة.	٤.٣٠	٠.٥١	١١.٨	٨٨.١	موافق بشدة
الاستفادة من التغذية الراجعة (ردود الفعل) عند تطبيق الإجراء التصحيحي.	٤.٣٠	٠.٥٥	١٢.٨	٨٧.٢	موافق بشدة
توفير بيت خبرة من كافة الجهات الداعمة الفنية والمالية والتسويقية للمشروعات الصغيرة	٣.٩٩	٠.٣٩	٩.٨	٩٠.٢	موافق
إعداد معايير تعكس شكل الاداء في المشروع.	٣.٩٣	٠.٢٥	٦.٤	٩٣.٦	موافق
توفير أفراد مدربين للقيام بالأعمال التنفيذية	٣.٧٩	١.٠٧	٢٨.٢	٧١.٨	موافق
تنسيق الجهود بين الجهات التي من شانها دعم المشروعات الصغيرة	٣.٥٩	٠.٥٤	١٥.٠	٨٥.٠	موافق
استصدار تشريعات مالية تهدف الي تحفيز المشروعات علي الانضمام للشمول المالي	٣.٥٧	٠.٦٦	١٨.٥	٨١.٥	موافق
الاستفادة من التجار الدولية والمحلية الناجحة في نمو المشروعات الصغيرة	٣.٥٤	٠.٥٨	١٦.٤	٨٣.٦	موافق
استخدام اساليب حديثة لاداء الاعمال في المشروعات الصغيرة.	٣.٤٢	٠.٧٢	٢١.١	٧٨.٩	موافق
صياغة مؤشرات لتقييم المشروعات المنفذة	٣.٤٢	٠.٥٨	١٧.٠	٨٣.٠	موافق
تسهيل عمليات التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة للخدمات الحكومية	٣.٣٧	٠.٥٧	١٦.٩	٨٣.١	محايد
وضع أهداف لتقييم الاداء يسهل قياسها.	٣.٣٤	٠.٦٨	٢٠.٤	٧٩.٦	محايد
منح مزيد من الاعفاءات والمزايا المالية لاصحاب المشروعات الصغيرة	٣.٣٠	٠.٨٠	٢٤.٢	٧٥.٨	محايد
قيمة كا٢	١٨٧٦.٦٦				
مستوى الدلالة	٠.٠٠٠				

المصدر: من مخرجات البرنامج طبقاً لتحليل البيانات

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

يتضح من بيانات الجدول السابق إلى وجود اختلاف معنوي في الاهمية النسبية لآراء مفردات العينة حول **مقترحات العلمية التي يمكن أن تساهم في تحسين البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة** عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠١، فنجد أن أغلبية عينة الدراسة بمتوسط يتراوح بين (٣.٣٠ و٤.٣٠) والتي تقع في مدى الموافقة والموافقة التامة مع نسبة اختلاف تتراوح بين (١١.٣%،٢٠.٢%) والتي تقابل نسبة اتفاق تتراوح بين (٩٣.٦% ٧٥.٨%) ترى أن المقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة تتمثل في من حيث درجة أهميتها:-

وضع معايير محددة قابلة للتنفيذ عند التخطيط لبدء المشروعات الصغيرة.

الاستفادة من التغذية الراجعة (ردود الفعل) عند تطبيق الإجراء التصحيحي.

توفير بيت خبرة من كافة الجهات الداعمة الفنية والمالية والتسويقية للمشروعات الصغيرة

إعداد معايير تعكس شكل الأداء المستهدف في المشروع.

توفير أفراد مدربين للقيام بالأعمال التنفيذية.

تنسيق الجهود بين الجهات التي من شأنها دعم المشروعات الصغيرة.

استصدار تشريعات مالية تهدف الي تحفيز المشروعات علي الانضمام لعمليات الشمول المالي.

الاستفادة من التجار الدولية والمحلية الناجحة في نمو المشروعات الصغيرة .

استخدام أساليب حديثة لأداء الاعمال في المشروعات الصغيرة.

صياغة مؤشرات لتقييم المشروعات المنفذة.

تسهيل عمليات التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة للخدمات الحكومية.

وضع أهداف لتقييم الاداء يسهل قياسها.

منح مزيد من الاعفاءات والمزايا المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة.

القسم الرابع: نتائج وتوصيات الدراسة

أولا:- نتائج الدراسة

توزعت بنسبة ٥٦.٣% للذكور ونسبة ٤٣.٧%، وتوزعت بنسبة ٥٥.٤% لفئة (من ٣٠-٤٠سنة)، ونسبة ٣٧.١% لفئة (من ٤٠-٥٠ سنة) ونسبة ٧.٤% لفئة (من٥٠ سنة فأكثر)، وتوزعت بنسبة ٤٢.٥ للمؤهل المتوسط، ونسبة ٤٣.٢ للمؤهل الجامعي، ونسبة ١٤.٣ للدراسات العليا.

بينت الدراسة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية ودعم المشروعات الصغيرة والتي تتمثل في:-

- زيادة محافظ الاقراض التي تشجع تمويل المشروعات الصغيرة
- أن تعمل الحكومة علي تشجيع تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة
- إطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة
- تطوير طرق الشراء والبيع وأنماط التعاقد لمسايرة التطورات الاقتصادية
- اقرار المزيد من التشريعات لصالح التمويلات المستندية
- يعمل رفع حجم الائتمان علي تحفيز المشروعات الصغيرة
- زيادة مدد التسهيلات وإعادة هيكلة الأقساط المستحقة وكذا منحهم فترات السماح المناسبة.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

- هيكلة التسهيلات الائتمانية للعملاء المتعثرين وفقا لتدفقاتهم النقدية وقدراتهم على السداد.
- تنويع التمويلات الموجهة كتمويلات مالية أو معدات أو شراء بنية وانشاءات
- تنويع كيانات التعامل مع مخاطر القروض التي يتم منحها للمشروعات الصغيرة
- مساواة المشروعات الناشئة مع المشروعات الأخري في كافة الاجراءات الائتمانية

ووضحت الدراسة العلاقة بين ثقافة الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة في:-

- توافر فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي في جميع المناطق الجغرافية الحضرية والريفية
- يسهل عمليات الوصول المالي.
- تقديم خدمات مالية تغطي كافة احتياجات الفعلية للمشروعات الصغيرة في مختلف البنوك
- توافر المعلومات المالية يشجع نمو المشروعات الصغيرة
- تيسير الخمات المالية واتاحتها اليكترونيا يدعم أصحاب المشروعات الصغيرة
- تنوع وسائل الاقراض وخفض فوائدها حافز قوي للمشروعات الصغيرة
- التثقيف المالي يؤدي إلى قرارات مالية مستنيرة وممارسات مالية صحيحة
- يضمن الشمول المالي معرفة دقيقة بكافة أسعار ورسوم الخدمات المالية التي تحتاجها المشروعات الصغيرة
- يحس كل موظف بأنه مسئول عن أخطائه
- يعمل التخطيط المالي الذاتي وللمشروع علي تحديد أوجه الانفاق والاحتياجات المالية مستقبلا
- تسهل عمليات الدفع والسداد والتحويلات الالكترونيا مما يعد توفيرا للجهد والوقت للمشروعات
- يتعامل الموظفون مع بعضهم البعض باحترام.
- يسهل الشمول المالي معرفة كافة المعلومات المرتبطة بالتمويل والمبادرات المالية الجديدة

وأبرزت الدراسة العلاقة بين وضع الخطط الترويجية والتسويقية ودعم المشروعات الصغيرة في:-

- توضح الخطط الترويجية والتسويقية أهداف المشروعات الصغيرة
- تساعد الخطط علي اتخاذ القرارات المناسبة بشأن اجراءات العمل بالمشروعات
- تسهيل عمليات التواصل الفعال بين عناصر ومكونات المشروعات الصغيرة.
- تساعد أصحاب المشروعات في فهم السوق واحتياجاته
- تدعم الخطط التسويقية طبيعة المنافسات الناجة لأصحاب المشروعات الصغيرة
- تساعد في تطوير أدوات وآليات التسويق بصورة مستمرة لدعم تنافسية المنتجات
- تساعد في تعزيز المبيعات والترويج للمنتج بصورة مستمرة
- تحفيز الجهات الممولة والداعم علي الشراكة مع المشروع
- تعتبر جزء مهم من خطة نجاح المشروع والترويج له
- تدعم خطط النمو والتوسع للمشروعات
- تساهم في تعزيز الشراكة مع المشروعات المنافسة

وحول العلاقة بين ثقافة الادخار والتوسع في المشروعات الصغيرة يعمل الادخار علي:-

- مواجهة الأزمات المالية للمشروعات

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

- يؤدي الادخار إلى تحقيق المزيد من النمو في المشروعات وتطويرها
- يساعد في التخطيط لادخال منتجات جديدة
- يعمل الادخار علي تنويع الأسواق المستقبلية للمشروعات
- يساهم الادخار في التعامل مع المخاطر المحتملة التي تواجه المشروعات
- يعمل الادخار علي تطوير قطاعات انتاجية جديدة
- يساهم الادخار في تغطية الأعباء التي تحتاجها الاجراءات المالية الآجلة
- يساهم الادخار في تعزيز الشراكات المستقبلية للمشروعات
- يساهم الادخار في التوسع نحو آفاق تسويقية جديدة
- يعمل الاخار علي استدامة عمليات الصيانة لمعدات وانشاءات المشروعات

وبينت الدراسة أن معوقات البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة لرواد الأعمال.

- إهمال دور ثقافة الريادة والابداع والتي تدفع الشباب نحو العمل الحر
- طول فترة الحصول على تراخيص معينة وتعدد الجهات التي تتعامل معها
- ضعف القدرات الإدارية والفنية والتنظيمية لتلك المشروعات بالمقارنة بالشركات الكبرى.
- التسويق والمنافسة الشرسة مع المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الكبيرة
- عدم توفر البيانات والاحصائيات السوقية التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة في عمل تخطيط دقيق لأعمالها.
- ضعف الأسس والأطر القانونية التي من شأنها مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة
- نقص العمالة الفنية المدرّبة التي من غير الممكن للمشروعات الصغيرة أن تتفاداها بشكل سهل
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وقصر فترة السداد إلى جانب محدودية التمويل التي تتعلق بالحجم والشروط والأولويات
- التضخم من حيث أثره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل

ومن المقترحات العلمية التي يمكن أن تساهم في تحسين البيئة المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة

- وضع معايير محددة قابلة للتنفيذ عند التخطيط لبدء المشروعات الصغيرة.
- الاستفادة من التغذية الراجعة (ردود الفعل) عند تطبيق الإجراء التصحيحي.
- توفير بيت خبرة من كافة الجهات الداعمة الفنية والمالية والتسويقية للمشروعات الصغيرة
- إعداد معايير تعكس شكل الأداء المستهدف في المشروع.
- توفير أفراد مدربين للقيام بالأعمال التنفيذية.
- تنسيق الجهود بين الجهات التي من شأنها دعم المشروعات الصغيرة.
- استصدار تشريعات مالية تهدف الي تحفيز المشروعات علي الانضمام لعمليات الشمول المالي.
- الاستفادة من التجار الدولية والمحلية الناجحة في نمو المشروعات الصغيرة .
- استخدام أساليب حديثة لأداء الاعمال في المشروعات الصغيرة.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

- صياغة مؤشرات لتقييم المشروعات المنفذة.
- تسهيل عمليات التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة للخدمات الحكومية.
- وضع أهداف لتقييم الاداء يسهل قياسها.
- منح مزيد من الاعفاءات والمزايا المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة.

ثانيا:- توصيات الدراسة

- القيام بعمل دراسة جدوى قوية للمشروع قبل إطلاقه حيث تعرف من خلالها التكاليف المادية اللازمة للمشروع، والأدوات المطلوبة للعمل، والأرباح المتوقعة، ومكان إقامة المشروع، وجودة المنتج الذي سوف يتم بيعه، وأفضل طرق التسويق للمنتج، ونقاط قوة وضعف المنافسين.
- يجب تجنب مشكلة الانحراف عن التوقعات حيث يجب السير في الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة ويجب عليك الإلتزام بالخطة لنجاح المشروع والاتفاق مع فريق العمل والإنصات لآرائهم فيما يعرضونه لكى تصل إلى التوقعات والتطلعات التي تريدها سواء من الزبائن أو العاملين أو نسبة الأرباح المتوقعة.
- يجب التأكد من سلامة كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإطلاق المشروع مثل التراخيص والعقود والملكية.
- يجب أن تقوم باختيار المشروع الذي يتناسب معك من حيث توفر الموارد البشرية أو الإمكانات المادية المتاحة.
- تطوير المُنتج لإعطاء المنتج قدرة تنافسية أكبر فلا يمكن زيادة نسبة شراء منتجاتك وأنت لا تعمل على تطويره بشكل يواكب العصر والتكنولوجيا ليتناسب مع احتياجات العميل ورغباته.
- اختيار فريق عمل ذو خبرة ومهارات عالية لأن تلك الأشخاص يتم اعتبارهم هم رأس المال البشري لأي مشروع ووسيلة لتحقيق النجاح ولكن يجب أن يكون فريق عمل كفء يعمل بجد وحماس ويجب تشجيعهم من قبل صاحب المشروع حتى يجتهدون في عملهم ويعملون بجد وحماس في الوقت ذاته ويضاعف من همتهم وجهدهم في العمل.
- التسويق للمنتج بشكل عصري يتناسب مع التطور التكنولوجي مثل التسويق الالكتروني حيث أن يجب وضع خطة تسويقية ناجحة للمنتج لمشروع ناجح فقدرتك على الترويج للمنتج أو الخدمة التي تقدمها في مشروعك من خلال الطرق والوسائل المناسبة.
- إدارة التدفقات المالية لمشروعك بطريقة صحيحة ومتوازنة عامل مهم حيث أنه عندما يرى الممولين أو العملاء أنك قادر على تحقيق توازن بين الميزانية المتوقعة والفعلية وأن المشروع في توازن تام نتيجة لذلك تزداد ثقتهم ودعمهم لك و لمشروعك.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

مراجع الدراسة

أولا:- المراجع العربية

١. الإجراءات المصرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٠)، سلسة اتجاهات محلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، ص ١-٦.

٢. أحمد فؤاد خليل (٢٠١٥)، آليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية الاكاديمية البحرية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلد ٢٣، ع ٨، سبتمبر، ص ٨٢-١١٤.

٣. أحمد محي خلف صقر(٢٠٢٠)، المشروعات الصغيرة الفكرة وآلية التنفيذ، الإسكندرية، دار التعليم الجامعى، ص ١٢٣.

٤. اسمهان عبد الله هاشم (٢٠١٠)، أثر التمويل الاصغر على التعاونيات النسوية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد – جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

٥. أمانى زاهر (٢٠١٥)، تأنيث الفقر دراسة في أهم قضايا المرأة ومشكلاتها، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ص ١٥٧.

٦. أمل أحمد حسن الدالي (٢٠١٢)، تفعيل الطلب على تأمين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في السعودية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مجلد ٢٦، عدد٢، ص ٣٠٧-٣٧٦.

٧. أمير محمد دياب (٢٠١٢)، دور المشروعات الصغيرة، والمتناهية الصغر فى مكافحة الفقر محلية دنقلا السودانية مثالا، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ٣٥، عدد ٤٠٣، ص ٩٧-١٠٥.

٨. أمير محمد دياب (٢٠١٥)، دور المشروعات الصغيرة، والمتناهية الصغر فى محاربة الفقر، ص١٠٠.

٩. أميرة محمد حسب الله (2005)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، إسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥، ص٣٥.

١٠. أمين حواس (٢٠١٧)، فهم معجزة النمو الاقتصادى في الصين، مقالة، ص ١١٤.

١١. البنك الدولي http //:data.albankaldawli.org

١٢. تركي الشمري، رمضان الشراح (٢٠١٤)، دور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الأعمال، ورقة عمل للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال "نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط"، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٩-١٤ سبتمبر.

١٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠١٧).

١٤. تقرير الرابطة الاقتصادية العالمية (٢٠٢٢)، الصادر عن مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال.

١٥. جعفر عبد الله موسى إدريس (٢٠١٦)، دور ريادة الأعمال في الحد من مشكلة البطالة بمنطقة الطائف- دراسة استطلاعية، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (اماراباك)، مجلد (٧)، عدد (٢١)، ص١٢٦.

١٦. حاتم عبد المحسن أحمد (٢٠١٨)، تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة (معالجة للمعوقات العلمية)، الإسكندرية، منشاة المعارف، ص ٢١.

١٧. حسن الرشيد (٢٠١٩)، الصين واستراتيجية الصعود السلمى، المنتدى الإسلامي، ص٤٨.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

١٨.خالد عبد الحميد حسانين (٢٠١٧)، قياس أثر الاستثمار الاجنبى المباشر على النمو الاقتصادى دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٤٧،عدد١، ص ٩٥٣-٩٩٥.

١٩.خالد محمد الجابري، عبد الباسط محمد بخضر (٢٠١٩)، أثر الثقافة المالية لرواد الأعمال في التنمية الاقتصادية "دراسة ميدانية"، جامعة حضرموت، المؤتمر العلمي الرابع ٢٤-٢٥ يوليو، ص ٥٢٣-٥٤٦.

٢٠.رمضان أحمد عبد المطلب (٢٠١٩)، المشروعات الصغيرة كأحد آليات دعم فقيرات الريف من منظور التخطيط الاجتماعي، رسالة ماجستير، كلية خدمة الاجتماعية – جامعة حلوان.

٢١.رميساء حسين عبد المطلب (٢٠١٦) دور المشروعات الصغيرة في تخفيض حدة الفقر في السودان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعه النيلين.

٢٢.سفيان قعلول (٢٠١٧)، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، عدد ٣٦، أبريل http://iccia.com/sites/default/files

٢٣.سمير العبادى (٢٠١٥)، المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموى، عمان، مركز الكتاب الاكاديمى، ص ١٣.

٢٤.صفاء شحاته (٢٠١٣)، تنمية جدارات سوق العمل لدى المتعلمين في مؤسسات التعليم العالى من خلال سياسات وبرامج ريادة الأعمال: رؤية استراتيجية، دراسات تربوية واجتماعية، ج.م.ع، مجلد (١٩)، عدد(٤)، أكتوبر، ص ٣٨-٣٩.

٢٥.الصندوق الاجتماعى للتنمية (٢٠١٥)، إجمالى المنصرف خلال الفترة من يناير– يونيو، المكتب الفني(إدارة المعلومات)، ص ١-٨.

٢٦.ضياء النارنج (٢٠١٥)، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويلية التقليدية والإسلامية دراسة مقارنه، الإسكندرية، دار التعليم الجامعى، ص ١٤-٢٦.

٢٧.على سيد إسماعيل (٢٠٢٠)، الوجيز في المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ، الإسكندرية، دار التعليم الجامعى، ص ٣٧- ٣٩.

٢٨.فتحى قابيل محمد متولى (٢٠٠٥)، المشروعات الصغيرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١١٩.

٢٩.فيليب فهمى فانوس وآخرون (٢٠١٦)، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩،٢٠١٥)، القاهرة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، أغسطس، ص ١٣.

٣٠.فيليب فهمى فانوس وآخرون (٢٠١٦)، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة ،(٢٠٠٩-٢٠١٥)، القاهرة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، أغسطس، ص ٢١.

٣١.ماجد الخربوطلي (٢٠٢٠)، أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى مصر، المجلة العربية للإدارة مجلد ٤٠ عدد رقم ٤، ديسمبر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

٣٢.ماجدة إسحاق مصطفى الروبى، وآخرون (٢٠١٤)، المشروعات والمتوسطة ودورها في التنمية والحد من مشكلة البطالة، الإسكندرية، مديرية القوى العاملة والهجرة، ص ٧.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

٣٣.متاح على الموقع: www.unctad.org
٣٤.محمد خليل محمود محمد (٢٠١٨)، المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية)، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، ص ٨٨.
٣٥.محمد عمار المبروك (٢٠٢١)، الدور الإداري لحاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على حاضنات الأعمال الليبية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد ١٢، عدد٢، ص ٤٩٥-٥٢٢.
٣٦.محمود أحمد فياض، وآخرون (٢٠٠٩)، إدارة المشروعات الصغيرة "اقتصاديات المشروعات الصغيرة". عمان، دار النشر الشروق، ص ٢٢.
٣٧.محيا زيتون (٢٠٠٠)، المرأة والتنمية مناهج نظرية وقضايا علمية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية، ص ٢٥٠.
٣٨.مرام زياد عمر المشهراوي (٢٠١٦)، العوامل المؤثرة في ريادة المرأة الريفية الأردنية للمشروعات دراسة ميدانية على النساء الريفيات المستفيدات من قروض صندوق التنمية والتشغيل، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا- الجامعة الأردنية.
٣٩.مروة أحمد نسيم برهم (٢٠٢٠)، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوريدات، ص ٨٧.
٤٠.مصطفى عبيد – مقالة – جريدة الوفد – يناير ٢٠٢٠
٤١.مصطفى يوسف كافى (٢٠١٤)، بيئة وتكنولوجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عمان، مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع، ص ٣٥.
٤٢.معهد التخطيط القومى (٢٠١٦)، المشروعات الصغيرة غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر، أكتوبر، ص ٢٦.
٤٣.معهد التخطيط القومى (٢٠١٧)، سلسلة قضايا التخطيطية والتنمية رقم (٢٧٥)"الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية".
٤٤.معهد التخطيط القومى (٢٠١٨)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣٠٠ تفعيل منظمة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات، القاهرة، ديسمبر، ص ٣٨.
٤٥.معهد التخطيط القومى، (٢٠١٨)، تفعيل منظمة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣٠٠، القاهرة، معهد التخطيط القومى، ديسمبر، ص ٣٨.
٤٦.المعهد العربي للتخطيط (٢٠٠٩)، الاستثمار الأجنبي المباشر " تعاريف وقضايا"، سلسلة جسر التنمية، عدد ٦٢، الكويت، ص ٤٨.
٤٧.منال جابر مرسي محمد (٢٠١٧)، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ -٢٠١٧)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٤٧، عدد٤، ص ٤٨٥-٥٥٠.

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

٤٨.منال عبد المنعم فؤاد(٢٠٢٠)، العائد الاجتماعي لمشروع تدريب المرأة الريفية في التنمية والسكان، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة حلوان.

٤٩.منظمة العمل الدولية www.ilo.org

٥٠.مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية، الأونكتاد (٢٠١٤)، استعراض سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار،

٥١.المؤتمر السعودى الدولي، ٢٠١٤، ص ٩–١٥.

٥٢.مؤسسة بلانيت فاياناس– مصر (٢٠٠٨)، أثر التمويل متناهى الصغر في مصر (دراسة مسحية)، مايو، ص١٩.

٥٣.مؤشر مدركات الفساد (٢٠٢٢).

٥٤.الموقع الرسمي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

٥٥.نجوى يوسف جمال الدين، آخرون (٢٠١٤)، الثقافة التنظيمية في الفكر التربوى المعاصر، العلوم التربوية، العدد (٣)، الجزء الأول، يوليو، ص ٥١٨.

٥٦.نيرمين سعد إسحق (٢٠١٢)، التعرف على التمويل وتجربته في دولة نامية، ومدى مساهمته في تنمية المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة – كلية التربية النوعية، عدد ٢٥، ص ٨٣٤–٨٦١.

٥٧.هالة السكرى، وآخرون (٢٠١٤)، ريادة الأعمال منظور إماراتي، معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، جامعة زايد، ص٨٣

٥٨.هايدى حسام (٢٠١٥)، أنواع التداخلات الاقتصادية للمعيلات "القروض متناهية الصغر"، ص ٥.

٥٩.الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٢)، مؤشرات الاقتصاد المصري، تقرير عن معدلات أداء الاقتصاد المصري بكافة قطاعاته.

٦٠.وفاء ناصر المبيريك، نورة جاسر الجاسر(٢٠١٤)، النظام البيئى لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية"، المؤتمر السعودى الدولى لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال بعنوان: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال فى الشرق الأوسط، فندق كونتنتال، أكاديمية البرامج التدريبية، السعودية، الفترة من ٩–١١ سبتمبر، ص ٢٦.

٦١.ولاء مجدي رزق، مني أبو العطا حليم (٢٠٢١)، بيئة الأعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية ٢٠٣٠، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد ١، عدد ٥١، ص ٦٨٧–٧٢٢.

ثانيا:– المراجع الأجنبية

1. Alaa, S., Ashraf, S., & Marwa, E. (2021); The Impact of Foreign Direct Investment on the Economic Growth of Egypt (1980-2018). International Journal of Economics and Financial Issues, 11(5), 74-85. Doi: https://doi.org/10.32479/ijefi.11762.
2. Alothmany N. and Magbool, S. (2013); Entrepreneurship and Unemployment in The Kingdom of Saudi Arabia, Working Paper Submitted to the Saudi Economy Conference: Challenges and Opportunities.p. 1-21.
3. Broo kings papers on Economic activity, spring (2013); Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries, The World Bank- Development Research Group.
4. Danish, A. and Smith, H. (2012); Female entrepreneurship in Saudi Arabia: opportunities and Challenges, International Journal of Gender and Entrepreneurship, V.4, N. 3, pp 216-

CC BY
OPEN ACCESS

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – January 2024
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
https://www.doi.org/10.56830/IJAMS012024

235.
5. Dess. Gregory. G, et al (2017); Strategic Management - Creating competitive Advantage, MC Grow – Hill, Barded, New York, p.449.
6. Eroglu. O, Plcak . M (2011): "Entrepreneurship, National Culture and Turkey", International Journal of Business and Social Science, Vol. **(**2**)** , No.**(**16**)**, Sept, p.146
7. Eroglu. O, Plcak . M (2016); Entrepreneurship, National Culture and Turkey, International Journal of Business and Social Science, Vol. (2), No.(16), Sept, p.146.
8. Haidar, J.I "(2016); Impact of Business Regulatory Reforms on Economic Growth Journal of the Japanese and International Economies, Elsevier, vol. 26(3), pages 285–307, September
9. Han's van houte (٢٠١٣); the law of international trade, London seet &Maxwell, page 266.
10. Hattab ،H. W.و ، Jawad ،S. N. (٢٠١٧); The Effect of Environments' Dimensions on the Growth of Female Entrepreneurial Projects in Jordan.shark Aswat unv.
11. Jouchim Gassemy,(2017); The Effect of IFRS for SMES on The Financial Reporting Environmental Private Firms: An Explanatory Interview Study", Accounting and Business Research,.
12. Kee, J. (2012); Entrepreneurship Curriculum, Jean Louis Racine, India.p.22.
13. Mater. V, Zenovta .C(2016): "Entrepreneurship versus Intrapreneurship ", Review of International Comparative Management, Vol. (12), No. (5), Dec, p.972.
14. Popescu, M. and Lache, S. (2009); Entrepreneurship In University, International Conference on Economic Engineering an d Manufacturing Systems, Transilvania University of Brasov, Romania, PP 401-406.
15. vargas-hernández, josé. (2016); women entrepreneurship to improve the quality of life through best practices in rural microbusiness. emc review. 6. 48-65. 10.7251/emc16048v.
16. World Bank (2018); Doing Business Report, p.32.
17. Xiaoyan Guan. Xi, Weina Qi (2014); The cultural roots of American Entrepreneurship Education International Academic Workshop on Social Science (IAW-SC), p.573.
18. Yarkin . D, Yesil. Y (2016): "The Role of Entrepreneurship Education on Internationalization Intention. A Case Study from Izmir-Turkey ", Journal of Social Sciences Education and Research, Vol. (6), NO. (1) Jan – Apr, p.128.